جامعة الأزهر

كلية البنات الإسلامية بأسيوط

# ممارسات التجديد في النحو العربي ووهن التدليل(٢)

## (الالغاءات- الإعراب لصحة النطق)

إعداد

الأستاذ الدكتور:

**محمد رفعت حمدان أحمد**

أستاذ اللغويات، وعميد الكلية الأسبق كلية البنات الإسلامية بأسيوط، جامعة الأزهر، مصر.

**المؤتمر العلمي الدولي الثاني**

الحضارة الإنسانية في التراث العربي والإسلامي

أصالة الأثر.. عالمية التأثير

(في الفترة من ٨ إلى ٩ فبراير ٢٠٢٥م)

الجزء الثاني

١٤٤٦هـ/ ٢٠٢٥م

# ممارسات التجديد في النحو العربي ووهن التدليل(٢)
## (الالغاءات- الإعراب لصحة النطق)

**محمد رفعت حمدان أحمد.**
**أستاذ اللغويات، كلية البنات الاسلامية بأسيوط، جامعة الأزهر، مصر.**
**البريد الالكتروني**: *Drmelstohy@gmail.com*

**الملخص**

النحو علم العرب، الذي سبقت به، فحفظ لها لغتها، ومن المعروف أن العصور لا تملك فكر بعضها، ودائمًا ما يوجه الاعتراض والانتقاد للسابق. فتبارت عقول العلماء في النحو فأوغلوا فيه، وأخضعوه في عليله لشيء من قضايا المنطق والفلسفة.

وإخضاع العلوم لهذين العلمين أمر طبعيّ، لكن عدم توقف العقل في النحو عند حدٍّ معين فتح باب الشكوى من هذا العلم ومن صعوبة تعلمه، فتذرع بعد ذلك كل من أراد النيل من النحو باعتباره ميزان اللغة، وحامي حصنها عبر عصورٍ متعاقبةٍ، بالصعوبة والتعقيد.

فخرجت دعاوى، لا يخرج تصنيفها عن العصبية التي تزعمها بعض علماء المغرب، فتأثر بهم دعاة العصر الحديث، الذين زرعت فيهم بعض القوى ثقافة الاختلاف، والخروج عن القديم والمألوف.

ومما يزيد الأمر غرابة أن هذه الدعاوي لم تكن ناصعة الدليل، ولا قوية البرهان، وأن ما رفعوه من عناصر دعوية لا يمثل معشار ما توصل إليه الأوائل من النحويين، مما يوقن في النفس أن فكر التعامل مع القضايا فيه بعض الخلل، وأن الأوائل كانت تأملاتهم واستنباطاتهم أدق وأعمق فكرًا، وأن الأمر لو تُرك لهم لوضع قواعد هذا العلم، أو تدبر أمر اللغة بما يحفظها من علوم لتاهت عقولهم، وزاغت أفكارهم، وتخبطوا في معترك الخلاف.

فدعوى الدكتور شوقي ضيف – وغيره – لا تخرج عما ذكرنا، فهي إفرازات صراعات فكرية في ذلك الوقت بين أناس رباهم المستعمر ليفرق بهم وحدة الأمة، ويمزق نسيجها.

فما قرر حذفه كان يلزمه أن يحذف تراكيبه؛ لأن النحو هو قانون الحفظ، وما يقوم بالحفظ لا بد أن يرد عليه ما يحفظه ويضبطه، فإذا لم تفرز اللغة تراكيب متنوعة ومتعددة، لما أعمل النحاةُ فيها القول. ونظرًا لاختلاف العلاقة التركيبية بين كان في محيط الجملة الاسمية، و بين

الأفعال العادية في محيط الجملة الفعلية حال دون دعواه، وكذا الأمر بالنسبة لـ ما ولا ولات، فالمعاني النحوية مع هذه الأحرف لا تمثل عائقًا أو تعقيدًا، أما المعاني الإعرابية، فهي من إنتاج اللغة وتراكيبها، والنحوي يقوم بإسقاط المعنى المناسب على المعنى الإعرابي، فعلاقة الجملة الاسمية قبل النسخ وبعده واحدة لذلك كانت دعواه خالية من الدليل.

**الكلمات المفتاحية**: ممارسات التجديد ، النحو العربي، وهن التدليل، الإعراب لصحة النطق.

# Renewal Practices in Arabic Grammar and the Weakness of Evidence Cancellations – Parsing for Correct Pronunciation

*Mohamed Refaat Hamdan Ahmed*
*. Professor of Linguistics, Assiut Islamic Girls College, Al-Azhar University, Egypt.*
**E-mail***: Drmelstohy@gmail.com*

## Abstract

***Grammar is the science of the Arabs, which preceded them and preserved their language, and it is known that the ages do not possess the intellect of some of them, and always objection and criticism are directed at the precedent. The minds of the scholars competed in grammar, going deep into it, and subjecting it to some issues of logic and philosophy in its reasoning . But the fact that the mind in grammar did not stop at a certain limit opened the door to complain about this science and the difficulty of learning it, and then all those who wanted to undermine grammar as the balance of the language and the protector of its fortress through successive eras invoked difficulty and complexity .***

***This opened the door for complaining about this science and the difficulty of learning it, and then all those who wanted to undermine grammar as the balance of the language and the protector of its defenses through successive eras invoked difficulty and complexity . What makes the matter more strange is that these claims were neither clear evidence nor strong proof, and that the elements they raised did not represent a tenth of what the early grammarians reached, which makes it clear that the thought of dealing with issues has some flaws, and that the early ones were more accurate and deeper in their reflections and deductions, and that if the matter were left to them to set the rules of this science, or manage the language with the sciences that preserve it, their minds would be lost, their ideas would be lost, and they would flounder in the field of disagreement.***

***The claims of Dr. Shawqi Deif - and others - do not go beyond what we have mentioned, as they are the results of intellectual conflicts at that time between people who were raised by the colonizer to divide the unity of the nation and tear its fabric .***

***Because grammar is the law of memorization, and that which is memorized must be followed by that which preserves and controls it, if the language did not produce varied and multiple structures, the grammarians would not have been able to say it. Due to the difference in the syntactic relationship between kan in the nominal sentence, and between regular verbs in the actual sentence, his claim was not possible, as was the case with ma, la and lat, as the grammatical meanings with these letters do not represent an obstacle or complication, while the expressive meanings are the product of language and its structures, and the grammarian projects the appropriate meaning onto the expressive meaning, so the relationship of the nominal sentence before and after the copying is the same, so his claim was devoid of evidence.***

**Keywords:** *Renewal Practices, Arabic Syntax, Weakness of Evidence, Parsing for Correct Pronunciation.*

## مقدمة

الحمد لله جعل العلم هداية ونورًا لبني الإنسان ، وأصلي وأسلم على أفضلهم خلقًا وعلما ، وعلى آله وأصحابه ، ومن استن بسنته إلى يوم الدين .

### " أما بعد "

فقد علت رغبات وصيحات التجديد عبر عصور متعاقبة ، ورفعت دعاوى كثيرة لتجديد النحو ، ولم يكن هذا الأمر قاصرًا على عصر دون عصر ، ولا بلد دون الأخرى ، بل عم واستطال ، لذلك جاء منها ما يقبل – مع التحفظ على لفظ تجديد – ومنها ما يرد ، ونجن بعون الله تعالى سنتناولها بالرد والدراسة ، والله من وراء القصد ، وقد علونت هذه السلسلة بـ ( ممارسات التجديد في النحو العربي ، ووهن التدليل . [(١)].

وقد آثرت أن يكون هذا اللون ممارسةً ؛ لأن الممارسة تتعلق بصاحبها ، فقد تكون خاطرة ، وقد تكون إشعارًا لا هدفًا ، وهي في التأييد بين بين ، والاكتمال ليس شرطًا في علميتها فلا تخرج عن دائرة الفكر إلى الرسوخ العقدي ، أما الدعوى ، فصاحبها جزء منها ، ويتبناها غيره تأييدًا ، ويطلب فيها المنهجية والموضوعية ، فإذا رسخت عمت ، وتظل كما أرادها صاحبها من مبادئ وعناصر .

وسأقوم بدراسة هذه الدعاوى ؛ حتى نعرف أين تقف من النحو العربي الذي رسَّخه الأقدمون ، فالنحو كالقلب في جسم الإنسان ، إذا خبت خبت الجميع ، فلا تستقيم العلوم إلا به ؛ لأنه أداة تؤدي دورها في كل العلوم .

وبعزم الله سبحانه وتعالى وحوله وقوته ، سأتناول هذه الدعاوى – الممارسات – والآراء قديما ، وحديثا ، وأجعلها سلسلة في الرد والقبول ؛ ونظرًا لأن قواعد النشر لا تسمح بالبحوث الكبيرة ، ووضعت كمًّا محددًا لما تنشره على صفحاتها ، فسوف أنشرها تباعًا ، واحدة تلو الأخرى .

---

(١) نشر المبحث الأول من هذه السلسلة في حولية كلية اللغة العربية بجرجا – جامعة الأزهر العدد ٢٧ – ديسمبر ٢٠٢٣م وكان المبحث عن إعادة تنسيق أبواب النحو (١) .

وسوف يكون هذا المبحث عن التجديد الذي كتبه فضيلة الدكتور شوقي ضيف في كتابه تجديد النحو العربي . وسيأتي تباعا باقي الدعوات التي سارت تحت زعم التجديد أو التيسير أو الإحياء . وسيحمل رقم (٢) الإلغاءات ، والإعراب لصحة النطق

أما عن **أسباب اختيار هذا الموضوع** ، فيرجع إلى الآتي :

- إهدار دور النحاة الأوائل في قيام هذا العلم واكتماله ، فدائما اللاحق يخول لنفسه أن يكون أصح ، وأنفع من سابقه، وأن السابق غفل ، أو تردد ، وأنه لو فعل كذا لكان كذا .
- غالبية الدعاوى التي خرجت تنادى بتجديد النحو أو إصلاحه ، مدفوعة بالغرض ، وليست لذات النحو ، فدعوة ابن مضاء فيه رائحة العنصرية والتحزب ، والدعوات الحديثة ، كانت مدفوعة بصراعات ثقافية بين القديم والجديد ، وقد أزكى هذا الروح وهذه الغلة المستعمر أو المستشرق ، فخلق جيلا من العلماء زين لهم ما للغرب من حضارة وتقدم ، وذلك بإيفادهم إلى بلاده تحت مسمى البعثات ، فرجعوا رافعين راية التغريب .
- الجيل – جيل النهضة – الذي كثرت فيه هذه الدعوات ، قد أزكى روحه المستعمر ، وأصقله بفكره ، بعد إيمانه أن هذه الشعوب لن تهزم بالسلاح ، وإنما تهزم بالفكر ، والفكر يكون بزعزعة رابط الوحدة ، وهما الدين واللغة ، وخراب اللغة يكون بالنفاذ إلى النحو .
- تأثر أصحاب هذه الدعاوى بقمم في العلم والفكر ، دون التنبه إلى خبث ما زرعه المحتل في نفوسهم ، وهذا ما حدث مع الدكتور شوقي ، في تأثره بالأستاذ إبراهيم مصطفى ، وتأثر الأخير بالدكتور طه حسين .
- لاحظت أن هذه الدعاوى لم تكن في المنهج ، ولا في النحو كذات ، وإنما جاءت في الفروع والمسائل ، التي يختلف دائما فيها الإدراك والاستنباط ، كاختلاف البشر في الشكل والمضمون .

- محاكمة النحاة بغير وجه حق ، ومحاكمة النحو ظلمًا وعدوانًا ، فالنحو لا يخرج عن كونه عملاً مستنبطًا من خلال استقراء تراكيب اللغة ومفرداتها ، مع ملاحظة المفارقات والتغييرات التي تكون في التركيب ، ومع الأداة الواحدة ، فبلا شك سيكون المرء محكومًا بما يرد عليه ، وبلا شك أن تفسير التغييرات والمفارقات ستختلف من عالم إلى عالم ، فتنوع اللسان العربي أدى إلى تنوع أحكام التراكيب ، وحاول النحاة أن يجمعوا غالبية التراكيب تحت ضابط واحد ، فصنعوا في ذلك ما وسعهم ، وما لم يستطيعوا له سبيلاً ، تبارت العقول إما في الحكم عليه ، وإما تأويله ؛ فهل هذا عمل ناقص ؟ فلو كان أحد منهم – الدعاة – مكان النحويين الأوائل هل كان سيصل إلى ما وصلوا إليه ؟ وماذا عساه أن يرشده عقله ؟!
- رأيت أن أصحاب هذه الدعاوى – من باب التجاوز في تسميتها دعوة والأولى أن تكون اعتراضًا – لم يرسموا لنا للنحو طريقًا نسير عليه نتعلمه ونعلم به ، فلم تخرج دعواتهم من حناجرهم ، ولم يبلغ طنينها الأسماع ، فهي بمنزلة شعارات المتبارين تنهي بمجرد انتهاء التباري والتنافس ، فكان الأولى بهم أن يقدموا لنا ما يغني عن هذا النحو المعقد ، أو يقترحوا لنا سبلا تحتوي كل تراكيب اللغة لهذا العلم ، وتكون أفضل من طرق السابقين ؛ لكن أن تكون عالة عليهم في نتاجهم ، فلا يعقل أن تعمل فكرك فيما توصلوا إليه معترضًا ومنتقدًا ، وكان يلزمك أن تطرح علينا ما توصلت إليه ، حتى نطرح هذا النحو الذي بين أيدينا ، أو نستبدله ، وقد أكد هذا المعنى علماء النحو قديمًا . (١)

أما عن **خطة هذا البحث** ، فسوف تكون هذه الدعاوى قديما وحديثًا سلسلة متتالية واحدةً تلو الأخرى ، وقد تكون الدعوة في مبحث واحد أو مبحثين ، ولنبدأ بدعوة الدكتور شوقي ضيف .

---

(١) وقد ذكر هذا المعنى ابن جني في الخصائص ١/١٨٩

**المبحث الأول** : إعادة تنسيق أبواب النحو ، وقد سبق نشره [١].

**المبحث الثاني** : الإلغاءات .

**المبحث الثالث** : الإعراب لصحة النطق .

والله أسأله أن يعين ويوفق ، وأن ينفع به ، وينفعنا بما كتبنا فهو من وراء القصد نعم المولى ، ونعم النصير .

**الأستاذ الدكتور**

**محمد رفعت حمدان أحمد**

**أستاذ اللغويات في كلية البنات الإسلامية**

**بأسيوط وعميدها الأسبق**

(١) نشر في حولية كلية اللغة العربية بجرجا العدد ٣ ديسمبر ٢٠٢٣ المجلد ٢٧ .

# المبحث الثاني

## الإلغاءات

### (١) إلغاء الإعراب التقديري والمحلي .

ذكر الدكتور شوقي ضيف أنه يجب إلغاء الإعراب التقديري ، والإعراب المحلي . يقول:" والأساس الثاني استضأت فيه بجوانب من آراء ابن مضاء في كتابه ، وبمقترحات لجنة وزارة المعارف سالفة الذكر ، وقرارات المجمع اللغوي، و هو إلغاء الإعراب التقديري في المفردات مقصورة ومنقوصة ، ومضافة إلى ياء المتكلم ، ومبنية. ورأيت في هذا الكتاب أن يقال فيها جميعًا محل الكلمة الرفع أو النصب أو الجر ."[١]

وهذا كان مقترح اللجنة المشكلة من وزارة المعارف المصرية سنة ١٩٣٨ ، [٢] وقد بنت اللجنة مقترحها على أن الإعراب التقديري والمحلي لا أثر لهما في اللفظ ، ولا يستفيد المتعلم منهما في إصلاح عبارة ، وقد قيل إنه يحتاج إليهما لمعرفة حكم الكلمة التابعة ووجه إعرابها ، ولكن نرى أن إعراب التابع لا يجيء إليه من المتبوع ، بل بما أثر في المتبوع ، فنعت المسند إليه مثلاً ، أو المعطوف عليه ، هو مسند إليه أيضًا ، ويجيء حكم إعرابه من هذه الناحية ، لا من إعراب متبوعه . وذكروا أن في معرفة سبب التقدير مشقة يكلفها التلميذ من غير فائدة يجنيها في ضبط كلمة، أو تصحيح إعراب.[٣]

---

(١) تجديد النحو ص ٤ ، ٢٣ ، ٢٤، وتيسير النحو ١٢٣ ، ١٢٦

(٢) تنظر قرارات اللجنة في مجلة المجمع العلمي بدمشق سابقاً – مجمع اللغة العربية بدمشق حاليًا ص ٢١٣ المجلد٣٢ الجزء ١ يناير ١٩٥٧ . وأشار إليها إبراهيم مصطفي في العدد نفسه ص ١٢٦ ، وأنها قد شكلت في عهد وزير التربية والتعليم المصري بهي الدين بركات ، برئاسة الدكتور طه حسين .

(٣) تنظر مجلة المجمع العلمي بدمشق المجلد ٣٢ جـ ١ ص ١٢٥ ، ١٢٦ ، ومجمع فؤاد الأول للغة العربية قديما ، أو مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة حاليا ص ١٨٦ ، ١٨٧ . ج ٦ – ١٩٥١م

وذكر الدكتور شوقي أن المجمع بعد أن أقر الإلغاء ، عاد ورجع عن قراره في ١٩٧٩م فأبقى على الإعرابين دون تعليل .[١]

ومن المعلوم أن الإعراب التقديري يتعلق بالأسماء المعتلة ، والمبنية ، والمضافة إلى ياء المتكلم ، والإعراب المحلي يتعلق بالجمل والمبنيات ، فمن الأول : جاء القاضي والفتى ، ويا هذا ، وبحثي جيد ، ومن الثاني : أنا طالب ، وزيد يذاكر درسه .

أما عن الحجة التي ذكرها الدكتور ، ومن قبله اللجنة ، فهي واهية وضعيفة ؛ فالإعراب المقدر أو المحلي ، ما قيل به إلا للمفارقة في بعض المواضع ، أو لمماثلة نظيره ، فالمعتل قد ظهر إعرابه في موضع ، ولم يظهر في آخر ، أو قدر في نظيره .

كما أن العلوم لا تؤخذ بالمعرفة الجزافية ، وإنما تكون بالمعرفة المستنبطة ، والمقبولة عقلاً ، عن طريق طرح المفارقات والبدائل ، واستنباط العلل والأحكام ؛ ونظرًا لتعلق هذين الإعرابين بالمقدمات النحوية ، وهي التي لا تكون معنى نحويًّا في التركيب .

ومن المقدمات النحوية : معرفة أنواع الكلمة ، والمعرب والمبني منها ، ومفردها، ومثناها ، ومجموعها ، ومنكرها ، ومعرفتها . وأنواع كل هذه المقدمات ؛ فكان لزامًا للتمييز بين هذه الأنواع ، أن يكون لكل نوع علامة تخصه .

فأنواع الإعراب أربعة ، لكل نوع علامة ، والعلامات في مفهومها وضعت للإدراك والتمييز ، والتفرقة ، ولكي يتحقق الإعراب كان لا بد له من مظهرين الأول : ظاهري ، وهو علامته الشكلية ، والثاني : غير ظاهري ، وهو صوت هذه العلامات .

فهذا في مجمله الحثيات النحوية التي بنى بها النحاة قاعدتهم ، وكانوا في تقعيدهم عباقرة . فإذا استقرت أنواع الإعراب بعلاماتها ، ظهرت له مشكلة بعض الكلمات التي لا تتحمل هذه العلامات ، فماذا عساهم أن يقولوا للتلميذ أو المتعلم ، الذي يقفز إلى ذهنه الفرق أو الفارق بين جاء محمدٌ ، وجاء القاضي ؟ .

---

(١) تجديد النحو ٢٤.

ومن قبل هذا قفز إلى ذهن النحوي الذي استنبط بعد استقراء فكرة السبب الذي فرق بين المثالين في النطق ، فهل يعقل أن يترك الأمر هكذا ، ونقول هذا مرفوع ، وهذا مرفوع ، وقد طمست علامة أحدهما ، أي علم هذا الذي يقوم على التجزئة ، والهوى والجزافية ؟

فالعلوم تقوم أول ما تقوم على الملاحظة ، وتأخذ قوانينها من الاستقراء ، وتلاحظ المفارقات وتقنن وتضبط . أما أن نقول : هذا مرفوع ، وهذا مرفوع ، والاثنان مختلفان في الإداء ، فهذا لا يقبل .

فأيهما أنفع للعلم وللمتعلم ، ما نادى به أصحاب الدعوى ، والسكوت عن بيان الفرق ، وتجلية ما يمكن أن يجري في ذهن المتعلم والتلميذ ، ولو كان التلميذ واحدًا في ربوع الأرض ؟ أم ما ذكره النحاة من تسجيل جميع ظواهر القضية ؛ لأن اللغة بنت السماع ، وهذه الأنواع قد وقع اختلاف في سماعها في الموضع الواحد .

كما أن هذه الكلمات يدخلها التنوين – ما لم تكن ممنوعة – ، فتحذف هذه الأحرف في بعض المواضع ، وتبقى في بعضها ، وذلك لسكونها وسكون التنوين ، فلو كانت هذه الأحرف قوية ، وتحملت الحركات لبقيت مع التنوين ، فنقول : هذا قاضٍ ، ومررت بقاضٍ ، وهذا فتىً ، ومررت بفتىً ، ورأيت فتىً ، ورأيت قاضيًا .فماذا سنقول للتلميذ في كل هذا الاختلاف الذي يلاحظه أدنى عقل ؟ فصوت الكسرة والفتحة ( قاضٍ وفتىً ) ملاحظ وبقوة ، واختفى صوت الضمة ، ألا تستدعي هذه المفارقة أن نعلِّمه أن الإعراب كما هو ، ولكنه قد قدرت هذه الحركات في مواضع اختفائها . وفي هذا من السلامة ما لا يشق على المتعلم ، فهذه مبادئ علم ، وليست قضايا علم .

يضاف إلى ما سبق أن المعاني النحوية ، لا بد لها من أمارات وعلامات تهدي إليها في التركيب ، وهذه الأنواع تقع معنى نحوياً ؛ فإذا فقدت هذه العلامات ، كما هو الحال في المنقوص أو المقصور ، والمبني والمضاف إلى ياء المتكلم ، وجب ملاحظتها تقديريا ، أو ذهنيا.

كما أن الجملة في الإعراب المحلي لا يمكن أن تكون بحالها معنى نحويًا ؛ فإذا جاءت في موضع المعنى النحوي ، قدرت به ، واحتسب الموضع لها ، وقدرت علامة هذا الموضع .

لذلك لم يكن التقعيد من الأوائل رفاهية ، ولم يكن اعتباطًا ؛ بل درس وفحص ودقق ، وخرج بهذه الكيفية ، فنأتي نحن بعد أجيال وعصور ، توفر لها من سبل التدقيق والفحص ، وسهولة الحياة ما لم يتوفر لهم ، ونقول نترك هذا ونلغي هذا .... فماذا عساك كنت صانعًا في مثل : جاء محمدٌ ، وجاء فتىً ، وجاء قاضٍ ، وهذا طالب ، وأنا طالب ، ومحمدٌ طالب ؟ أصوات مختلفة ، وشكل مختلف في تركيب موحد . أنقول كل هذا مرفوع ، وما الذي فرق بينهما شكلاً ونطقًا ؟ ، أيكون الجواب مرفوعًا وانتهى ؟ فبلا شك سيبحث التلميذ عما يشفي غلته من هذا الاختلاف والافتراق ، على الرغم من الجواب سهل وبسيط ، وغير معقد ، وهو الكل مرفوع ، وعلامته الضمة إذا ظهرت ، وتقدر إذا لم يستطع لسانك أن ينطقها ، وقدرت لضعف حرف العلة ، أو أن موضعها قد شغل بحركة مناسبة . أي صعوبة في هذا ... ؟

وعلى فرض أننا تغافلنا الأمر ، أو أن ذهن التلميذ لم يفطن إلى هذه المفارقات في الأمثلة السابقة ، فسيصطدم في قابل الأيام بهذه الإشكاليات ، وسوف يسأل عنها ، فماذا إذا حذفناها ، وهو ببحثه لم يجد لها جواباً ، سيكون وقتئذٍ قد قفز إلى ذهنه عدم دقة هذا العلم ، وعدم صلاحيته ، وأن المشتغلين به ليسوا في مصاف العلماء ، وسيبدأ عملية البحث والتقنيين من جديد .

كما أن من المعلوم بداهة في بناء العلوم ، واستقرار قوانينها ، أنه يستدل بنقيض الشيء على الشيء ، فظهور حركة إعرابية واحدة ، كما في رأيت قاضيًا ، يدل على أن الباقي مقدر ، وله أسباب منعت من ظهوره . فخلق الضباط من المفارقات أمر تقره جميع العلوم ، مثل : مفارقة الإعراب والبناء ، كيف وجد هذا ؟ ألم يلاحظوا أن بعض الكلمات يتغير آخرها ، وبعضها لا يتغير ، مهما تغيرت أماكنها في التركيب ، فقالوا بضابط هذا . وكذلك مفارقة الواحد ، والمثنى والجمع ..... إلخ .

كما أن الجملة في الإعراب المحلي ، وكذلك المبني ، لا يمكن إلغاؤه بأي حال من الأحوال ؛ لأن الجملة والمبني قد أخذ موضعًا ، وهذا الموضع من لوازمه العلامة الخاصة بهذا الموضع ، فلما لم يتمكن القائل بوضع علامة الموضع ، ترك الأمر كما هو ولاحظها محلاً ، فإذا قلنا: مبتدأ أو خبرًا، فأين علامتهما ، فلما لم تظهر لوحظت محلاً .

كما أن الموضع هو قالب بعلامته ، فموضع الابتداء أو الخبرية ، أو الفاعلية أو المفعولية .... إلخ قوالب بعلامات ، فالنحويون في نظرتهم وملاحظتهم أمور اللغة ، استقر لديهم أمران ، الأول الموضع ، والثاني علامة هذا الموضع ، ووجدوا أن بعض الكلمات لا تستقيم مع الموضع ، وكذا لا تستقيم مع علامته . فإذا استقام لها الموضع ولم تستقم العلامة ، قالوا : بالإعراب التقديري ، مثل : القاضي ، وإذا لم يستقم لها الموضع والعلامة ، مثل الجملة والمبني، وجاءت في موضع ما، قالوا بالإعراب المحلي .

## (٢) إلغاء تقدير متعلق الظرف والجار والمجرور

ذكر ابن مضاء القرطبي ، وردد قوله الدكتور شوقي ضيف . في وجوب إلغاء متعلق الظرف والجار والمجرور ، والذي قد ذهب النحاة إلى تقديره في : زيد في الدار أو أمامك ، بـ مستقر أو كائن ، وذلك إذا لم تكن حروف الجر الداخلة زائدة . [١]

وحجة ابن مضاء في هذا كما ذكرها أن نحو : زيد في الدار ، وباقي الأمثلة كلام تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة ، وهذه النسبة دلت عليها في ، ولا حاجة بنا إلى غير ذلك ، فقد تم الكلام ولا يفتقر السامع إلى زيادة ( كائن أو مستقر) ، فإذا بطل العامل والعمل فلا شبهة تبقى لمن يدعي هذا الإضمار . [٢]

وقد رد الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة على هذا بأن الذي دعا النحاة إلى البحث في متعلق الظرف والجار والمجرور ، ما رأوه من اختلاف المعنى ، فتجد فرقًا في المعنى بين قولك : هذا الكتاب مطبوع في مصر ، وبين قولك : هذا الكتاب في مصر .

---

(١) الرد على النحاة لابن مضاء ص ٩٩ ، وينظر تجديد النحو ص ٢٤ ، ٢٥

(٢) ينظر الرد على النحاة ص ٩٩ .

[١] فالمثال الأول تعلق بـ مطبوع ، وفي الثاني لا يصح تعلقه باسم الإشارة ولا بالكتاب ، فكان لا بد من متعلق له ، وهو مستقر ، هذا بالإضافة إلى اختلاف المعنيين ، فالأول إخبار عن حال الكتاب ، وأنه مطبوع ، وفي الثاني إخبار عن مكان وجوده ، وهذا الفرق دعا النحاة إلى القول بمتعلق شبه الجملة .

ومما ذكره الشيخ أن تقدير المتعلق ليس صناعة لفظية ، وإنما هو أمر وثيق الصلة بالمعنى ، فتقدير المتعلق يتصل بسلامة الأسلوب وفصاحته . [٢]

ولعلك تلمس في كلام ابن يعيش سرًا في تقدير المتعلق ، فقال : " .... ليس الظرف بالخبر على الحقيقة ؛ لأن الدار ليست من زيد في شيء .... وإنما حذفتها وأقمت الظرف مقامها إيجازًا لما في الظرف من الدلالة عليها ، إذ المراد بالاستقرار استقرار مطلق ، لا استقرار خاص ، فلو أردت بقولك : زيد عندك أنه جالس أو قائم لم يجز الحذف ؛ لأن الظرف لا يدل عليه ، لأنه ليس من ضرورة كونه في الدار أن يكون جالسًا أو قاعدًا ."هـ [٣] وعُدَّ ظهوره من الأصول المرفوضة .[٤]

ولم يذكر الدكتور حجة في هذا الشأن ، وارتكز على كلام ابن مضاء الذي اقتنع برأيه من خلال تحقيقه لكتابه ، وقد رد الشيخ عضيمة هذا القول – بما سبق ذكره – وانحصر رد الشيخ في أن النحاة بحثوا في المتعلق ؛ لأنه يتعلق بالمعنى وسلامة الأسلوب وفصاحته ، ولكونه متعلقًا ومرتبطًا بالمعنى ، أن المعنى قد يمنع تعلقه بالفعل المذكور .

وفي الرد شيخ غناء وكفاية يحصل به رد هذا الزعم ، وهذه المزاعم ليست

---

(١) النحو بين التجديد والتقليد للشيخ عضيمة ص ٢٧ ، المنظومة ، مجلة كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية ، جامعة الإمام محمد بن سعود العدد ٦ – ١٩٧٦ م .

(٢) ينظر النحو بين التجديد والتقليد ص ٢٧

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٩٠/١

(٤) ينظر الأشباه والنظائر للسيوطي ١٥٣/١ .

موضوعية ، ولا تخرج عن كونها شكلية مرسلة .

وأرى أن شبه الجملة – الظرف والجار والمجرور – دلالتهما وضعية ، وليست تركيبية وسياقية ؛ فلذلك احتاجا إلى متعلق يخدم المعنى . ولتوضيح ذلك :

أن ألفاظ اللغة قد تترك معناها الوضعي إلى معنى سياقي يهتدي إليه من خلال السياق أو التركيب ، فمثلاً لفظ قمر أو نجم أو أسد ... فمعناها الوضعي معلوم ، وإذا قلت : هند قمر ، دلت على معنى آخر استفيد من السياق . فحرية الخبر – المسند – في تحقيق المعنى مطلقة غير مقيدة ، فإذا أتيت بأي كلمة وجعلتها مسندًا لزم أن تعطي المعنى بحرية تبعًا لمراد المتكلم .

لكن شبه الجملة – الظرف والجار والمجرور – لم تكن لهما هذه الحرية ، فالمعنى فيهما وضعي لا يتغير ، نحو : أمام وخلف .... وفي وعلى ، ومن ..... فمحمد أمامك ، بخلاف محمد شمس ، ومحمد في الدار بخلاف محمد أسد ، فالمعنى في المثالين الأولين مقيد بالجهة والظرفية ، والمثالين الآخرين المعنى له الحرية تبعًا للسياق ( الضوء – البهجة – الاهتداء ...إلخ ) .

فلما كانت طبيعة شبه الجملة هي تقييد المعنى ، والمسند – الخبر – يجب أن تتوفر له الحرية المطلقة من حيث المعنى قالوا بتعليقهما بمحذوف هو الخبر ؛ فلنقص وضع الخبر من حيث المعنى مع شبه الجملة ، أعطي شبه الجملة هذا الأمر تحقيقًا لمرادات المعنى .

## (٣) إلغاء عمل أن المصدرية مقدرة في المضارع

ذكر ابن مضاء بأن الفعل المضارع بعد أحرف العطف أو الجر منصوب بها ، وليس بأن مضمرة ، وأيده الدكتور شوقي في هذا تأييدًا مطلقًا .

يقول ابن مضاء : " ومما قالوا فيه ما لم يفهم ، وأضمروا فيه ما يخالف مقصد القائل ، أبواب نصب الفعل ، وقد تكلمت منها على باب الفاء ، والواو ؛ ليستدل بهما

على غيرهما ، ويعلم أن ما أضمروه لا يحتاج إليه في إعطاء القوانين التي يحفظ بها كلام العرب . " هـ [١]

وعلق الدكتور شوقي على هذا بقوله : " . وهو محق في ذلك ، مصيب غاية الصواب ، وعلى هدى من رأيه عممت لجنة الأصول في المجمع ذلك في كل ما قالوا إنه منصوب بأن مستترة جوازًا أو وجوبًا.[٢]

وهذه مسألة خلافية بين النحويين ، فمنهم من يرى أن الفعل بعد هذه الأحرف منصوب بأن مضمرة ، ومنهم من يرى هذه الأحرف هي الناصبة للفعل ، فمن رأى هذه الأحرف ناصبة للمضارع هم الكوفيون ، ومن رأى أن المضارع منصوب بأن مضمرة هم البصريون . [٣]

قول النحاة إن نصب المضارع بأن مضمرة بعد أحرف الجر ، وأحرف العطف ، قول في غاية الدقة ، والرؤية الدقيقة لطبيعة اللغة ، ويعد قولهم دليل النبوغ والعبقرية . ومن ألغى نصب المضارع بأن المضمرة ، وجعل النصب لهذه الأحرف ، فقد نظر إلى الناحية الشكلية ، والبعد عن الموضوعية .

ومما احتج به القائلون بالنصب بأن مضمرة بعد الأحرف ، أن هذه الأحرف من عوامل الأسماء ، وعوامل الأسماء لا يجوز أن تكون عوامل الأفعال ، واحتج القائلون بعمل هذه الأحرف أنها من عوامل الأفعال في بعض أحوالها ، ولو كانت هذه الأحرف للخفض أو العطف كما كانت في الأسماء ، ودخولها على الفعل أدى إلى نصبه بأن لجاز أن يقال : أمرت بتكرم ، أي بأن تكرم ، و هذا محال .[٤]

---

(١) الرد على النحاة ١٤٢ .

(٢) تجديد النحو ص ٢٥

(٣) ينظر الإنصاف لأبي البركات الأنباري مسألة ٧٥ ، ٧٦، ٧٩،٨٢ ، ، وشرح المفصل ١٩/٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٣/٤ ، وارتشاف الضرب لأبي حيان ١٦٥٦ ، والتصريح ٣٧٢/٢ ، والهمع ٢٩٧/٢ ، ٢٩٨ . والتوطئة للشلوبيني١٤١. ورصف المباني ٣٠٠، والجنى الداني ١٠٥ .

(٤) راجع الإنصاف ٥٧٦/٢ ، مسألة ٧٩ .

فهذه القضية التي أيد فيها الدكتور ابن مضاء ، وهو بدوره مسبوق بقول الكوفيين ، ولكني أرى الأمر بخلاف ذلك تماما ؛ فالبصريون والكوفيون نظروا إلى القضية من جهة العامل ، فهذه الأحرف لا تدخل على الأفعال ، فلما كانت كذلك اضطرهم إلى هذين القولين ، إضمار أن مراعاة للاختصاص ، أو تنويع استعمال هذه الأحرف .

وهذا الفكر الذي توصلوا إليه – وإن كان أحدهم أقوى من الآخر – يتناسب مع طبيعة اللغة ، وهذان القولان جائزان ، أما ما ذكره ابن مضاء وانتهجه الدكتور من إلغاء النصب بأن مضمرة ، فهو غير مقبول مطلقًا لما يأتي :

لو أننا جعلنا هذه الأحرف – حروف الجر والعطف – ناصبة بنفسها ، لكان من الممكن أن يشاركها غيرها من أحرف الجر ، كـ من ، وعن ، والباء ....

كما أن هذه الأحرف التي نصب المضارع بعدها جاءت لمعنى كالجحد ، أو السببية ، أو المعية ؛ فنصب المضارع بعدها لا يصلح بها ، وإنما النصب لـ أن مضمرة ؛ لأن الفعل يدل على حدث وزمن ، والزمن لا يمكن أن يخضع لمعاني هذه الأحرف ، فالزمن ظرف للحدث ، ومعاني هذه الأحرف – الجحود أو المعية أو السببية أو الغاية – لا تخضع للزمن .

فالزمن أو غيره لا يمكن نفيه ، وإنما الذي ينفي أو يكون سببًا أو مصاحبًا ، هو الحدث ؛ فجاءت أن بعد هذه الأفعال لينصرف المعنى إلى الحدث ؛ لتتفق معاني هذه الأحرف وما يمكن أن تسلط عليه .

فلو كانت هي الناصبة للفعل لما أمكن تأويله بمصدر – حدث – وبالتالي سيكون فعلاً على أصله ، وفي هذه الحالة يدل على الحدث والزمن ، والزمن غير مراد له معاني هذه الأحرف ، والمراد هو الحدث .

فنحو : ما كان محمد ليفعل ، فالمراد نفي الحدث الذي ظرفه الزمن ؛ لأنه لا يمكن أن يقع حدث من غير أن يكون مظروفًا بالزمن .

كما أن معاني هذه الأحرف ، متعلقة بالحدث التي يقع في الزمن ، فكان تقدير أن بعد هذه الأحرف ، وهي تخلص الفعل للاستقبال ، ثم تؤوله مع أن بمصدر ، والمصدر من حيث الحدث أقوي من الفعل ، فلما كان مراد هذا الأحرف إرادة مطلقة ، أرادت العرب أن يكون معناها متعلقًا بالحدث المطلق ، والحدث المطلق لا يقع في مثل هذه التراكيب ، إلا إذا سبكت أن والفعل بمصدر ، حتى يكتسب التركيب صفة الإطلاق ، مطلق النفي ، ومطلق الحدث ...

كما أن هذه الأحرف لها خصوصية في التركيب ، وهي الجر والعطف ، فإذا جاءت مؤثرة وعاملة فيما بعدها في غير ما أتت به اللغة الفصيحة ؛ فلا بد أن يكون هناك سبب للخروج عما وضع لها من اختصاص ، وذلك حتى تطرد القاعدة ، ويسهل على المتعلم معرفتها ؛ فلما عدم السبب دل على أن العمل ليس لهذه الأحرف .

معنى هذه الأحرف – الجحود ، التعليل ، الغاية ، المعية – ما هي إلا معاني مجردة عن الزمن ، ومسلطة على الحدث ، والمضارع المنصوب بعد هذه الأحرف ، يدل على حدث وزمن ، فلا يمكن وقوع هذه المعاني على الزمن ؛ فلكي تحقق عملية وقوع هذه المعاني على الحدث ، كان لا بد من إجراء آخر ، وهو تقدير أن مضمرة بعدها ، ثم تأويلها مع الفعل ؛ ليخلص الأمر للحدث المطلق ، لذلك كانت ملاحظة الحدث في مثل هذه التراكيب ملاحظة أقوى وأولى ، وتأتي معاني هذه الأحرف منصبة على الحدث المنوط بزمن معين ، فالحدث أولاً ، والنفي أو التعليل ... له أما الزمن فهو لازم للحدث فقط ، وليس لازمًا لمعاني هذه الأحرف .

## ( ٤ ) إلغاء العلامات الفرعية .

ما يعرب بعلامات فرعية نيابة عن علامات أصلية ، الأسماء الستة ، والمثنى ، وجمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم ، والممنوع من الصرف ، والأفعال الخمسة، والمضارع المعتل الآخر .

فهذه الأنواع تعرب بحروف نائبة عن الحركات ، أو بحركات نائبة عن حركات ، فمن الأول : الأسماء الستة ، والمثنى ، وجمع المذكر السالم ، والأفعال الخمسة ، والمضارع المعتل الآخر ،

نحو : جاء أبوك ، وحضر الزيدان ، وجاء الزيدون ، والزيدون يفعلون ، أو يفعلان ، ولم يرض بالظلم . فما ينوب عن الضمة : الواو في الأسماء الستة ، وجمع المذكر السالم ، والألف في المثنى ، وثبوت النون في الأفعال الخمسة ، وما ينوب عن الفتحة ، الألف في المثنى ، والياء في المثنى ، وجمع المذكر السالم ، والكسرة في جمع المؤنث السالم ، وحذف النون في الأفعال الخمسة ، وما ينوب عن الكسرة : الياء في الأسماء الستة والمثنى وجمع المذكر السالم ، والفتحة في الممنوع من الصرف . وما ينوب عن السكون : حذف النون في الأفعال الخمسة ، وحذف حرف العلة في المضارع المعتل .

هذا ما جرى عليه النحاة في أبواب النيابة ، وكثرت تعليلاتهم في هذا الشأن ، وتعددت أقوالهم في هذه الأبواب ، فذهب بعضهم إلى أن هذه الأحرف حروف إعراب ، وقيل : دلائل إعراب ، وقيل : حروف إعراب [١]

ثم أطل علينا العصر الحديث بممارسات تحت مسمى تجديد النحو ، وتيسيره ، والعجيب أن هذه الدعاوى قد وجدت قديما ، كما فعل ابن مضاء ، ولكنه لم يطلب إلغاء هذا الإعراب ، كما ذكرنا ؛ لأن كما عهدنا وعرفنا أن بناء قانون أي علم يقوم على

---

(١) راجع الإنصاف مسألة ٢، ٣ ١٧/١ ، ٣٣ ، ، وشرح المفصل ٥١/١ ، وشرح التسهيل ٤٣/١ ، وهناك اختلاف في أقوال النحويين بين الأسماء الستة ، والمثنى والجمع ، فبينما يرى فريق أنها في الأسماء الستة حروف إعراب وليست علامات إعراب ، ويرى آخر أنها معربة بالحركة والحرف معا ، مثل امرؤ ، وآخر يراها دلائل إعراب .
بينما في المثنى والجمع بعضهم عدها حروف إعراب ، وبعضهم عدها إعرابًا ، وبعضهم عدها دلائل إعراب ، والفرق بين الآراء طفيف جدا ، حيث الاختلاف في نسبة الأقوال ، وفي جعل إعراب الأسماء الستة من مكانين ، ولولا الإطالة لذكرت حجة كل رأي ، ولكن يراجع في المراجع السابقة .

الملاحظات الدقيقة من قبل أهل العلم ، وأولى هذه الملاحظات التغيير والمفارقات التي ترد في مواد العلم وجزئياته .

فقامت لجنة مشكلة برئاسة الدكتور طه حسين تحت بند مسمى التيسير ، وأيدها الدكتور شوقي ضيف [١] ، واقترحت الآتي :

عدم التمييز والتفرقة بين إعراب المفرد ، والمثنى ، والجمع ، وأن كلا أصل في بابه ، وقسمت الاسم المعرب إلى الآتي :

اسم تظهر فيه الحركات الثلاث ، وهو أكثر الأسماء . واسم تظهر فيه الحركات الثلاثة مع مدها ، وهو الأسماء الخمسة . واسم تظهر فيه حركتان ، ضم وفتح ، وهو الممنوع من التنوين ، واسم تظهر فيه حركتان ، ضم وكسر ، وهو المجموع بالألف والتاء ، واسم تظهر فيه حركة واحدة ، وهي الفتح ، وهو ما آخره ياء لينة ، وهو المنقوص ، واسم تظهر فيه ألف ونون أو ياء ونون ، وهو المثنى . واسم تظهر فيه واو ونون أو ياء ونون ، وهو المجموع بهما . وانتهت اللجنة في مقترحها بإلغاء الإعراب التقديري والمحلي . [٢]

وكما سبق أن أشرنا أن الدكتور أصدر قرارًا بالإلغاء ، دون أن يجد بديلاً ، أو أن يذكر حلا لما يمكن أن يقابل هذا القرار من مشكلات لغوية ... فقال : " قرر المجمع في مؤتمره سنة ١٩٤٥ إلغاء العلامات الفرعية في الإعراب ، فلا الفتحة نائبة عن الكسرة في الممنوع من الصرف ، ولا الكسرة نائبة عن الفتحة في جمع المؤنث السالم ، ولا الواو في الأسماء الخمسة ، و جمع المذكر السالم ، ولا الألف في المثنى نائبتان عن الضمة ، وبالمثل ليست الألف نائبة عن الفتحة ولا الياء عن الكسرة في الأسماء

---

(١) تجديد النحو ص ٢٥

(٢) راجع قرارات اللجنة ٢١٤ – مجلة المجمع العلمي دمشق كانون الثاني ١٩٥٧ مجلد ٣٢ جـ ١ ، وينظر ص ١٢٥ من العدد نفسه . ، وينظر مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (مجمع فؤاد سابقًا ) ص ١٨١ ، وما بعدها جـ ٦ – ١٩٥١ ، المطبعة الأميرية بالقاهرة .

الخمسة ، وأيضًا ليست الياء نائبة عن الفتحة أو الكسرة في المثنى ، وجمع المذكر السالم . وأخذ المجمع في مؤتمره سنة ١٩٧٩ بذلك القرار ، و به أخذ الكتاب في إعرابه لأمثلة تلك الأبواب . " هـ [١]

يلاحظ في كلامه أو في قرار اللجنة ، أنها تركت الأفعال الخمسة ، والمضارع المعتل الآخر ، فالأولى تعرب بحرف في الرفع ، وحذفه عند النصب أو الجزم ، والثاني ، يعرب بحذف حرف العلة . وربما قال قائل : إن هذه أفعال ، وحديثنا عن الأسماء ، الأمر ليس كما زعموا ، وترك الأمر للهوى وتناطح عقول مع عقول النحاة القدامى غير مستساغ وغير مقبول ، فالضمة والفتحة والسكون ، غير موجودات في الأفعال الخمسة ، وكذا المضارع المعتل ، شأنها شأن المثنى والجمع والأسماء الستة .

هذا القرار شكلي ، ولا يحل مشكلة ، ولم تقترح اللجنة أو الدكتور بديلاً لما قرره الأوائل ؛ لذلك يعد كلامًا مرسلا ، لا يقدم حلا لما يظهر من مشكلات أمام هذا المقترح الجديد .

دافع هذا الإلغاء من اللجنة أو الدكتور ، هو التيسير على متعلمي النحو من التلاميذ والمبتدئين ، وهم بهذا الصنيع قد صنعوا بلبلة في ذهن كل متعلم ؛ لأن المتعلم يلاحظ كل ما يلقى على مسامعه من قواعد .

وقد لاحظت في هذا المقترح الشكلية المطلقة ، فتعاملوا معها دون النظر إلى المعنى ، كما أغفلوا المفارقات بين التراكيب ، وهذه المفارقات قائمة على الملاحظة الدقيقة ، والتي من شأنها أنها أول الطريق في بناء العلوم ، فالمتعلم يكون بين حالين إما أن يقبل دون نقاش ويطرح ما في ذهنه ولا يخرجه ، وإما أن يفكر في جاء الزيدون ، وجاء زيد ، وسلم عمرو على الزيدين أو زيد.... إلخ فالأول آخره فتحة ، والثاني آخره ضمة ، والثالث آخره فتحة ، رغم قيام علاقة واحدة .

---

(١) تجديد النحو ص ٢٥ ، ٢٦ .

فبماذا تجيب ؟ أنقول إن هذا مفرد ، وهذا جمع ، فهذا جواب قائم على حقائق هذه المقدمات النحوية – الأبواب ، وليس قائمًا على العلاقات التركيبية ، فالعلاقة التركيبية لا علاقة لها بالمفرد أو المثنى أو الجمع .

فالموقع له معنى نحوي – فاعلية أو ابتدائية .... – ، وهذا الموقع يستحق حتما نوعاً إعرابيًّا – رفع أو نصب أو جر أو جزم – ولكي تتميز هذه الأنواع كان لابد لها من علامات تفصح عنها ، وتهدي إليها ؛ فإذا غابت هذه العلامات ، فماذا يكون ؟

فللإجابة نقول نحن أمام الآتي :

**أولاً** : نجعل ما دخل في الكلمة ، وغيبت معه العلامات أن يقوم مقامها ، وهذا فكر الأقدمين .

**ثانياً** : إذا لم يدخل في الكلمة جديد على لفظها ، وغيبت هذه العلامات نحو : القاضي ، ومصطفى ، فماذا نفعل ؟ الجواب : أننا نلاحظها ، ونعتقد وجودها ، وهذا فكر الأقدمين

**ثالثاً** : نلغي أحد علامة المعاني الإعرابية ، وبالتالي يصعب اهتداء المتعلم له ؛ لأن العلامات هدايات ، وذلك لأن اللغة منطوقة – مسموعة – أكثر منها مكتوبة ، ولغتنا لم تدون قواعدها إلا عن طريق النطق ، مثل : الممنوع من الصرف ، والجمع السالم للمؤنث . وهذا فكر المحدثين .

ومن المعروف أن قواعد العلوم يجب أن تتدرج في سلم الإحكام والاطراد ، فإذا جاء ما يدعو إلى التفريع من القاعدة الأم ، وأصبح التفريع أحوالا أو حالات في القاعدة . فقد بدأ النحاة قواعدهم من حيث العلائق ، وليس من قبيل العامل – كما زعموا – فعلاقة الإسناد تربط جزأين مرفوعين ، نحو : حضر زيد ، وزيد حضر ، ولكل جزء معنى إعرابي ، وهو الرفع ، ثم أتي المصطلح على فكر الواضع العربي – مبتدأ وخبر مسند إليه ومسند فعل وفاعل – ووضعت اللغة له صوتًا يميزه وهو الضمة .

فإذا جاء ما يغير هذا الأصل ويخرجه عن سمته ووضعه ، نبحث في هذا الذي غير ، وغيب العلامة ، فما يجد من جديد يكون حالة متفرعة من القاعدة ، ويجعل الجديد علامة .

أي براعة وضعت هذا العلم ؟ وأي فكر سطروا به حقائق هذا العلم ؟ ونخرج عليهم ، ونقول هذا يصح وهذا لا يصح ، فإذا قلت لا يصح فعليك ببديل يفسر ، ويوضح لكل متعلم وتلميذ ومبتدئ ، حتى لا يكون رأيك ، أو اقتراحك شعاراً من غير هدف .

كما أن قرار اللجنة أو الدكتور ، جعل النحو في بعض قواعده خاضعًا لكل كلمة أو بعض الكلمات – مسلم ، ومسلمون ، ومسلمات ... – فلك أن تخييل القاعدة على هذا المنطق ، الاسم يرفع ، ورفعه بعلامة حسب حالة الكلمة بين الإفراد والمثنى والجمع ، والصحة والاعتلال ، وفي هذا رجوع إلى الإعراب التقديري ؛ لأن العلامة لا بد منها .

فنيابة أحرف عن العلامة الأصلية هو سلامة من الخلط والاضطراب ؛ لأن هذه الأحرف – الواو والألف والياء والنون – جاءت بدلالة معينة واضحة ، وجاءت بحركات مبان معينة ، فلو قدرنا حركة الإعراب عليها نكون قد وسعنا وأفرطنا في دائرة الإعراب التقديري ، وفي التركيب بديل عن هذا الإعراب ، فجعل هذه الأحرف علامات أولى وأفضل، والذي يرجح هذا تغييرها حسب الموقع الإعرابي – المعنى النحوي – ، فهذا التغيير أمارة قوية على أنها نائبة عن الحركات ، نحو : المسلمون والمسلمين ، و المسلمان والمسلمين .

ويرى أحد المحدثين أن ما وجد – ظنا منه – في بطون الكتب القديمة ، وثنايا النصوص من أمثلة نحوية خارجة عن تلك القواعد التي وضعها النحاة ، ثم التمسوا لها تخريجا ، ما هو إلا بقايا من اللغة العربية القديمة في مراحلها الأولى يوم أن كانت لا تلتزم هذه الطريقة المعروفة في الأداء ، ولا تتبع في الضبط هذه العلامات من الإعراب .

والسبب في هذا هو العزلة التي عاشتها الجزيرة آنذاك . [١] .

وإذا سلمنا بما ذكر سابقا ، وبما ذكره من أن الإعراب بالحركات أسبق من الإعراب بالحروف ، وأن النحو الفني غير النحو العلمي ، مثل : الهندسة وعلم الهندسة . ، فالنحو الفني هو جزء من اللغة وعنصر أساسي من عناصر تكوينها ، وهو في نشأته فطريا ، والأساس في وجوده هو المجهود العقلي ، فقد وضع الضوابط المميزة بين هذه التراكيب بالنسبة لأداء اللغة للمعاني ، وهي ملتزمة بهذه الضوابط لتمييز تراكيبها ، فهو وإن لم يصاحب اللغة في نشأتها إلا أنه يلازمها من يوم نموها ولا ينفصل عنها ما دامت اللغة هي سبيل الحياة ، وأما النحو العلمي فهو استنباط الأحكام ، واستخراجها في قواعد مضبوطة . [٢]

فمراده أن النحو الفني هو من عمل اللغة التي قامت على أساس إفهام الجماعة، وصحة تراكيبها ، والثاني ، هو من عمل العلماء ، أي : النحاة .

فنحن لسنا بصدد مناقشته في قوله ، ولكنه اجتهاد يقبل ليس على سبيل اليقين. ونزيد على ما ذكره أن ما سماه بالنحو الفني ، يمكن أن يكون من فلسفة اللغة، وكأن اللغة تتفلسف في ذاتها ، ووضعت ما يحقق لها البقاء وعدم النقض ؛ فكأن اللغة وضعت في نفسها أمرين الأول : الإبانة والإفصاح ، والثاني : الإيفاء بحاجات الجماعة وأغراضها . فوضعت ضوابطها من منظور أداء المعاني على وجه الكمال ، فالمفرد ، والتنكير ، والتذكير ، والصحيح ...فهذه هي البدايات ، فلما أرادت التوسع من خلال ما رسمته لذاتها ، مع أداء الدلالة التركيبية كاملة ، فجاءت بهذه العلامات للدلالة على المعنى الزائد عن البدايات ، مثل : الألف والواو ، والياء .... فجاءت بهذه الأحرف مع مراعاة التناسب في وضع كل حرف لدلالة معينة ، فاختارت الألف للمثنى ، والواو

(١) راجع اللغة والنحو دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة حسن عون صـ ٥٧ ، ٥٨ ط ١ – ١٩٥٢ مطبعة رويال الإسكندرية .

(٢) السابق صـ ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٨ .

للجمع، والياء لهما ، واختارت النون مع هذه الأحرف ليتناسب مع حرف العلة ، ويقبل الحركة الثابتة للتمييز ، كنون المثنى والجمع ، وزادت التاء في الجمع ليخالف الجمع المذكر .

أما التغاير في المواضع الإعرابية بين الألف والنون ، والياء والنون في المثنى ، وكذا الواو والنون ، والياء والنون ، فهو أمر مقصود ، و له حكمة لغوية – حسب ظني – حتى لا يظن ظان بتقادم الزمن أن هذه الأحرف من بنية الكلمة ، وأنها من أصولها ، فمثلا : الألف والنون ، لو ظلت علامة للمثنى في كل المواضع لوقع الظن أنهما من الأصول ، وطمست الحقيقة ، وتستفاد التثنية أو الجمع من السياق ، وليس من العلامات ، كما هو الحال في : زيدان وزيدون أعلاما .

لذلك جاءت اللغة بكل هذه المفارقات الدقيقة ، لكي تؤدي أيها المتكلم ما في نفسك بدقة ، ويكون مفهومًا هذا من جانب ، وحتى تحافظ اللغة على ذاتها ودلالة ألفاظها على الجانب الآخر .

أما عن الحركات فأعتقد أن الجمع السالم للمؤنث أخذ هذه الحركات ؛ لكي يخالف نظيره المذكر ، فكما وضعت اللغة تفرقة بين المذكر والمؤنث المفرد بعلامة ، حرصت على بقاء هذه التفرقة بعلامة أيضًا ، فكانت هذه العلامة حركة ظاهرة إلى جانب ما يحمله اللفظ من دلالات .

أما الممنوع من الصرف ، فإلى جانب ما ذكره النحاة من وجود مشابهة بينه وبين الفعل ، والفعل لا يجر ، فلم يبق إلا التفرقة بين المصروف والممنوع ، فلو أعرب الممنوع كما أعرب غير الممنوع من الجر بالكسرة ، لما كان هناك سبب لمنع تنوينه ، وهذا يسم اللغة بالفوضى والاضطراب .

أما الأفعال الخمسة ( يفعلان ، وتفعلان ، ويفعلون ، وتفعلون ، وتفعلين ) فقد أعربت بالحرف ؛ لأن الفعل لا يجمع ولا يثنى مطلقًا ، وهذه الضمائر أسماء ، ولها سمت تركيبي ، وهو ضم ما قبل الواو ، وفتح ما قبل الألف ، وكسر ما قبل الياء ، ولا

يمكن جعل هذه الحركات علامات إعراب ؛ لأنها جاءت للمناسبة ، كما أن الفعل لا يكسر ، كما هو الحال مع ياء المخاطبة ، ولا يفتح آخره إلا بعامل يسبقه كحرف نصب ، وهذه الأفعال معربة ، فماذا عسى أن يستنبطوا قاعدة لهذه التراكيب ؟ ، فلم يجدوا إلا النون التي تثبت في أصلها ، وتحذف في باقي المواضع ، فقالوا بإعرابها بهذه النون بين الإثبات والحذف . وكذلك الشأن بالنسبة للمضارع المعتل الآخر .

من خلال ما سبق يتضح أن قول النحويين في الإعراب بالحروف أو بالحركات نائبة عن غيرها ، هو استنباط حكيم ، ويدل على قدرة عقلية بارعة ، وأن فكرهم قام على الملاحظة الدقيقة ، التي عمدت في قوامها على التجريد ، وكأنهم وضعوا كل ما يمكن أن يكون من خيارات تقعيدية ، وفحصوها ودققوها جيدًا ، فاستبعدوا كل ما يعارض أو يناقض طبيعة اللغة ، وكذلك كل ما يسبب بلبلة في القاعدة.

لذلك كان قول اللجنة والدكتور لا يصمد أمام فكر العلماء ، وأنهم قد غابت عنهم الغاية في بناء قاعدة الإعراب بالحروف .

## المبحث الثالث

## الإعراب لصحة النطق

مفاد هذا المبحث: هو حذف ما لا يؤثر إعرابه في صحة النطق، كإعراب لاسيما ، وكم الاستفهامية والخبرية، وبعض أدوات الاستثناء، وأدوات الشرط الاسمية، وأن المخففة، وكأن؛ وذلك لأن الإعراب ليس غاية في ذاته؛ بل هو وسيلة لصحة النطق. (١)

### أولاً : لا سيما .

ذكر الدكتور أن النحاة تكلفوا في إعرابها تكلفًا غريبًا وبعيدًا ، فقد أعربوا سيَّ حالاً ، وأعربوها اسم لا النافية للجنس ، وبعضهم جعلها أداة استثناء ، وأن ما بعدها منصوب بها ، وقد نقل هذا الكلام عن ابن هشام في المغني . (٢)

قال سيبويه " .... ومثل ولا سيما زيدٍ ، فرب توكيد لازم حتى يصير كأنه من الكلمة " ، وقال : " وسألت الخليل – رحمه الله عن قول العرب : ولاسيما زيدٍ ، فزعم أنه مثل قولك : ولا مثل زيدٍ ، وما لغو ، وقال : ولا سيما زيدٌ ، كقولهم : دع ما زيدٌ ، وكقوله : مثلاً ما بعوضةٌ ؛ فسي في هذا الموضع بمنزلة مثل ، فمن ثم عملت فيه لا كما تعمل رب في مثل ، وذلك قولك : رب مثل زيدٍ . " هـ (٣)

وقد بنى الدكتور قوله أن ما بعد لا سيما يجوز فيه الرفع والنصب والجر ، فلماذا هذا التكلف .

ولا نعرف مدى الإلغاء الذي أراده الدكتور ، فهل يريد إلغاء " لا " أم إلغاء " سي " ، أم إلغاء " ما " ، أم إلغاء إعراب الاسم الذي بعدها ؟ واضح أنه يريد إلغاء إعراب الاسم الذي بعدها . فقال : " ويستخلص من هذه الآراء أن ما بعد " لا سيما " يمكن أن يكون مجروراً أو منصوبًا، أو مرفوعًا. وإذن ففيم كل هذا العناء في الإعراب، وما بعدها يجوز

---

(١) تجديد النحو ٢٦

(٢) مغني اللبيب لابن هشام جـ ٣٥٢/٢

(٣) الكتاب ١٧١/٢ ، ٢٨٦

فيه الرفع والنصب والجر؟ وطبيعي لذلك أن يلغى إعراب لا سيما من الكتاب."هـ [١]

وقبل أن أرد عليه أذكر لكم نص عباس حسن في هذا الإعراب ، حيث قال : " ولا سيما لا تتغير حركة حروفها ولا ضبطها مهما اختلفت الأساليب . وأن الاسم الذي بعدها يجوز فيه الأوجه الثلاثة : ( الرفع ، والنصب ، والجر ) سواء أكان نكرة أم معرفة . وأن فيها عدة لغات صحيحة لا يمنع من استعمال إحداها مانع . ولكن أكثرها في الاستعمال الأدبي هو ( ولا سيما ) فيحسن – من غير وجوب ولا تحتيم – الاقتصار عليه ؛ لما فيه من المسايرة للأساليب الأدبية العالية التي تكسب اللفظ قوة في غالب الأحيان .

وفي هذا القدر كفاية لمن يبتغي الوصول إلى معرفة الطريقة القويمة في استعمالها من غير أن يتحمل العناء في تفهم الإعرابات المختلفة . أما من يرغب فإليه البيان . " هـ .[٢]

---

(١) تجديد النحو ٢٧

(٢) النحو الوافي عباس حسن ٤٠٢/١ ، وقد ورد في إعرابها الآتي :

إذا كان ما بعدها نكرة ، نحو : اقتنيت طرائف كثيرة ، ولا سيما أقلام – أقلامًا ، أقلامٍ .

وإذا كان معرفة نحو : شاهدت آثارًا رائعة ولا سيما الهرمُ – الهرمَ – الهرمِ . فهذا يعنى جواز الأوجه الثلاثة مع المعرفة والنكرة .

أ –النكرة فإذا كان مرفوعا فالواو : استئنافية ، وقيل حالية ، وقيل عاطفة . لا نافية للجنس ، وسي اسمها منصوب لأنه مضاف ، وما اسم موصول بمعنى الذي في محل جر مضاف إليه ، ويجوز أن تكون نكرة موصوفة بمعنى شيء ، والجملة بعدها في محل جر صفة ، وأقلام خبر لمبتدأ مرفوع ، تقديره : هي أقلام ، والجملة من المبتدأ والخبر صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، وخبر لا النافية ، محذوف تقديره : موجود

وإذا نصب ( أقلاما ) فالواو ولا كما سبق من إعراب ، وسيَّ اسم لا مبني على الفتح في محل نصب ، وما زائدة ، وأقلامًا تمييز ، والخبر محذوف تقديره : موجود .

وإذا جر ( أقلامٍ ) الواو ولا ، كالإعراب السابق ، وسيَّ اسم لا منصوب لأنه مضاف ، وما زائدة ، وأقلام مضاف إليه ، والخبر محذوف .

وإذا كان معرفة فإعرابها كإعراب النكرة في حالتي الرفع والجر ، وفي حالة النصب تعرب مفعولاً به تقديره : أعني ، أو اخص . ( النحو الوافي ٤٠٤/١ ، ٤٠٥)

وقد حرصت على أن أذكر آراء النحويين في مثل هذا الأسلوب ؛ حتى نقف على مدى تفهم العلماء لطبيعة اللغة وحقائقها التي استطاع الأوائل صياغة التراكيب من فلسفة اللغة ، وليس من واقع فزاعات التيسير والتخفيف .

فالنفي معنى ، وتحقيقه شيء آخر ، ووقوعه شيء آخر ، فتحقيقه ينحصر في الجملة الإسمية في نفي المعني ، أو نفي الجنس ، وفي الفعلية نفي الحدث أو معنى الفعل في زمن معين . ولا يمكن أن تنفي الذات إلا إذا أردت بها الجنس ، أو العموم ، وفي هذه الحالة يكون النفي عنها ، وليس لها . بخلاف النفي في سياقات اللغة ، فالنفي للمعاني، نحو : ما زيد فاهمًا . فالنفي للمعاني وليس للذوات ، أو للأفعال – الأحداث –

مما سبق يتضح أن النفي في الجملة الاسمية يتعلق بالمعاني ، وإذا كان الأمر كذلك ، فما علاقة ورود الاسم بعد لا مرفوعا أو منصوبا أو مجروراً ؟ مع أن لا قد استكملت ركنيها ، وعلاقة الاسم الذي ورد بالأوجه المتعددة علاقة وظيفية ، وليست إسنادية .

فورود لفظ بمعان إعرابية لا تمثل صعوبة على المتعلم ، وأعتقد أنه توسعة ، ومرونة في الإعراب ، وأصبحت جميع الخيارات متاحة أمام المعرب .

يضاف إلى ما سبق أن أحرف المعاني وضعت لمعان وضعية ، وأريد منها تحقيق هذه المعاني في التركيب ، فـ " لا " وضعت للنفي ، كما وضعت ليت وأن .... وغيرهما لمعان ، وهذه المعاني لا تؤدى إلا بالحروف ، وهي بدورها لا تسبب عسراً في التعليم ، فلذلك كان إلغاء مثل هذه التراكيب دعوى بلا دليل ؛ لأن النحو يدور في فلك اللغة ، ولا يمكن إلغاء الأسلوب التي ترد به اللغة ، فالنحو هو ما تستنبط قواعده من وارد اللغة ، فلو كان هناك إلغاء فسيكون للتركيب .

أما الإعرابات فما هي إلا تفسير لما جاءت به اللغة ، فالرفع والنصب والجر للاسم الواقع بعد لا سيما من شأن اللغة ، وقعَّد النحاة القاعدة بناء على نصوص اللغة ، فلو اللغة وردت بوجه واحد لأقر النحو هذا الوجه .

فالنحو لم يبتكر وجها ، وعمل النحاة في المعاني النحوية ، ولا علاقة لهم بالمعاني الإعرابية ، فالأخير من إفرازات اللغة ، والأول من إسقاط النحاة المعاني النحوية على المعاني الإعرابية .

فالحروف لها معان تقع على مدخولاتها فمدخول لا الاسم والفعل ، وفي كل مدخول لها طريق في التأثير وإسباغ المعنى بحكمة تنم عن الإبانة والإفصاح . واللغة في سبيل الإفصاح والابانة أوجدت أشياء وفوارق تمنع الخلط في التركيب .

لذلك كانت هذه الدعوى باطلة وأدلتها ضعيفة لما يأتي :

- الحجة في إلغاء مثل هذا الأسلوب هو تعدد الإعراب، واللغة قد احتوت على كم زاخر من الألفاظ التي جاءت على أكثر من وجه ، فلو اعتبرنا هذا عسرة لاعتبرنا غيرها كذلك.
- اللغة – المعنى الإعرابي – هي التي وردت بهذا ، وبالتالي دفع النحاة إلى استنباط هذه الإعرابات ، وقد نقلنا أن سيبويه قد أورد لها وجهين .
- إذا كان لا بد من الإلغاء ، فكان يلزم إلغاء الأسلوب من الأصل ، لأن النحو تال للغة ، وليس أولاً .
- لم يوضح صاحب الدعوى أين نضع مثل هذا الأسلوب ، خصوصًا أن الكتاب والعلماء يستخدمونه بكثرة ، فماذا لو كتب كاتب بالرفع ، وآخر بالنصب ، وثالث بالجر ، فهل نعده مسامحة وجوازًا ، أم نخطيء وجهين ونقر واحدًا ! ومما لا شك فيه أن هذه الدعوى تدفع إلى البلبلة والحيرة في نصوص اللغة .
- من المعروف بداهة أن الحروف لا يمكن تعديلها ، ولا تغييرها ، ولا إلغاؤها ؛ لأنها حروف وضعت لمعان محددة – كالنفي والتوكيد ، والتمني .... إلخ – والمتكلم في حاجة إلى هذه المعاني ؛ لذلك لا يمكن حذفها بحال من الأحوال ، وهذه الدعاوى إذا كانت قوية يجب أن يحدد مسارها ، وهو الابتعاد عن الحروف ، وتأثيرها الدلالي واللفظي ، ويكون التجديد أو التيسير فيما استنبطه النحاة ، ويكون دور صاحب

الدعوى استنباط البديل الذي رأى أنه أيسر وأسهل . وهم لم يفعلوا إلا الاعتراض فقط بلا حجة أو برهان .

- مما لا شك فيه أن أسلوب لا سيما علاقاته متشابكة ، وتحتاج إلى ماهر في علم النحو ، حتى يرد كل وجه إلى صحته وجوازه ، لكن المتفق عليه أن لا نافية للجنس ، والخبر محذوف ، واسمها سيَّ ، وقد تعددت ما في مثل هذا الأسلوب ، وهي السبب في تشابك العلاقات ، وقد أمكن النحاة من حلها .

## ثانياً : أنْ المخففة .

ذكر الدكتور أن النحاة تعاملوا معها من خلال ورود الفعل المضارع بعدها غير منصوب – يعني أنه مرفوع – وهذا قد ورد في القرآن الكريم وقراءاته ، وفي اللغة يطرد النصب بها ، مثل : أن تعمل خير من أن لا تعمل ، والفعلان منصوبان بأن ، وساق على رفع الفعل بعدها قوله تعالى :﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾[١]

فعاب على النحاة قولهم أنَّ أنْ في الآية مخففة من أنَّ الثقيلة أخت إنّ ، ولم يجدوا لها اسما ، فتأولوا اسمها بأنه ضمير شأن محذوف ، وهذا تأويل بعيد ، ويرى أن أنْ في الآية أداة ربط لا أكثر ولا أقل ، وليست ناصبة ولا رافعة ، وحملها على أنْ في قوله تعالى ﴿ فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا ﴾[٢] ، و بذلك يتخلص الكتاب من أن المخففة ، وما يتصل بها من إعراب لا يفيد شيئًا في صحة النطق .[٣]

وتشعر في كلامه أنه يسفه كلام النحويين ، لدرجة أنهم يغشيهم ظاهر القول ، ويغفلون عن بواطنه ، ولا يعرفون مرامي الكلام ، فقد أرجع كلام النحويين إلى أنهم وجدوا في القرآن الكريم أفعالا مضارعة وقعت بعد أنْ غير منصوبة ، على عكس ما هي

---

(١) الآية ٨٩ من سورة طه

(٢) من الآية ٢٧ من سورة المؤمنون .

(٣) تجديد النحو ص ٢٦ ، ٢٧ .

عليه في اللغة . وذكر بعض الآيات ، وقد ذكرنا رأيه في غير القرآن .

وفي الحقيقة الأمر غير ذلك ، وأنه لو تريث بعض الشيء لأدرك أن النحاة مصيبون في قولهم ، وكلامهم لم يخرج إلا عن دراسة وفحص ، وتدقيق ، فالفعل قد ورد بعد أن مرفوعًا ، ومنصوبًا ، ولو دقق النظر وأمعن الفكر لأدرك أن الذي يحدد علاقتها في التركيب هو ما يسبقها ؛ لأنها تخلص الزمن للاستقبال ، فلو كان الزمن غير مستقبل ، فهي المخففة ، ولو كان الزمن مستقبلاً فهي مصدرية ناصبة .

فحقيقة أنْ أنها حرف مصدري ، يخلص الفعل ويصرفه للاستقبال ، ولذلك تعمل أن المصدرية النصب في المضارع ، إذا لم تسبق بفعل العلم أو اليقين ، أو التبيين ، أو الانكشاف ، أو الظهور أو النظر الفكري ، أو الإيحاء ، أو النداء . (١)

فالأمر ليس كما زعم الدكتور ، فالفعل بعد أن قد يأتي مرفوعًا ، أو منصوبًا ، وهذا الأمر يجعلك تستقصي مواضع النصب ، فإذا ما ذهبت لهذا ، وجدت أن السر في دلالة الفعل ، وحقيقة أنْ .

**فكما قلنا** : إن أن تخلص الفعل للاستقبال ، وألفاظ العلم ومرادفاته لا يمكن أن تكون في زمن الاستقبال ؛ فلمعارضة معنى أنْ ، ومعنى الفعل قبلها رفع الفعل بعدها حتى لا تكون مصدرية ، فهل من الممكن عقلاً أن يكون لأحد علم أو تيقن ... إلخ في المستقبل ؛ فلعدم التوافق من حيث المعنى بين ما قبلها ، وبين ما بعدها ، جاءت اللغة برفع الفعل بعدها إذا سبقت بعلم أو بمرادفه ، وإذا لم تسبق بالعلم فهي المصدرية الناصبة المخلصة زمن الفعل للاستقبال ، نحو : يعجبني أن تقومَ ، وعلمت أن ستقومُ .

يقول الصبان : " وقال الفارضي : إنما وجب كونها مخففة لأن العلم لا يناسبه إلا التوكيد ، وأن المثقلة كالمخففة في التوكيد ، وأما أن المصدرية فإنها للرجاء والطمع فلا يناسبان العلم " . هـ (٢)

---

(١) راجع ارتشاف الضرب٤/ ١٦٣٧ ، وشرح الرضي ٣٢/٤ ، والمغني ١٧١/١ ، والهمع ٢٨٢/٢ ، وحاشية الصبان ٤١٤/٣ .

(٢) حاشية الصبان ٤١٤/٣

ومن ذلك قوله تعالى : قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾ [١] وقوله :﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾ [٢]، وقوله :﴿ تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا ﴾[٣] وقوله :﴿ أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ [٤]. وقوله : ﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ ﴾ [٥] ، فالرؤية بمعنى العلم ، فالرفع على أنها المخففة . [٦]

ومن النصب قوله تعالى : ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ [٧] ، وقوله : ﴿ قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ﴾ [٨]، وقوله :﴿ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ ﴾ [٩]

فالنصب في مثل هذا على أن الظن محمول على الشك ، وليس على اليقين . فإذا حمل على اليقين رفع الفعل على أنها المخففة . وقد وضع النحاة ضابطًا للنصب ، أو الرفع بعد الأفعال التي يمكن أن تلتقي مع العلم ، وهو ألا يكون الظن متآخيًا للعلم فينصب ؛ فإذا تآخى الظن والعلم ، رفع الفعل بعد الظن ، فقد ألزم قبل المخففة فعل

---

(١) من الآية ٢٠ من سورة المزمل .

(٢) من الآية ٨٩ من سورة طه .

(٣) من الآية ١٠ من سورة إبراهيم ، وذكر أبو حيان أن أبا طلحة قرأ : أن تصدونا ، بتشديد النون على أن هي المخففة من الثقيلة ، وقدر فصلا بينها وبين الفعل ، وكان الأصل ، أن تصدوننا ، فأدغم نون الرفع في الضمير ، والأولى أن تكون الثنائية التي تنصب المضارع ، لكنه لم يعملها ، بل ألغاها كما ألغاها من قرأ : لمن أراد أن يتم الرضاعة ، برفع يتم حملاً على ما المصدرية ( البحر ٣٩٩/٥ ، ودراسات لأسلوب القرآن للشيخ عضيمة ق ١ ج ٤٧٤/١ )

(٤) الآية ٣٨ من سورة النجم . ( ينظر البحر ١٦٤/٨ )

(٥) من الآية ٢٩ من سورة الحديد .

(٦) راجع الكشاف ١٠٤/٤ ، والبحر المحيط ٢٥٠/٦ ، وهي قراءة الجمهور ، وقرئ بالنصب ، على أن الرؤية بمعنى الإبصار .

(٧) من الآية ٧١ من سورة المائدة .

(٨) من الآية ٤١ من سورة آل عمران

(٩) من الآية ٢ من سورة العنكبوت .

التحقيق ، أو ما يؤدي مؤداه ، أو ما يجري مجراه من الظن الغالب ؛ ليدل من أول الأمر أنها المخففة . (١)

وقد رأى شيخنا الدكتور أن أن حرف صلة لا ينصب ولا يرفع أخذًا منه بالظاهر دون تدبر المعنى ، وذهب إلى أنها أداة ربط ، غير ناصبة ولا رافعة ، ومن الواضح أنه يقر لها النصب .

فمن أين أتى ، أو من قال له أن أن ترفع الفعل المضارع ؟ بل رفع لأنه لم يسبق بما ينصبه أو يجزمه ، كما أن الربط الذي ذكره ما هو إلا معنى مرسل ، فماذا ربطت إن لم نجعلها مخففة ؟ لأنها بهذه الحالة لن يكون هناك ركنان تربطهما ، كما كانت تقوم به المخففة ، وستفقد علاقة التركيب التي هي من أساسيات الربط .

فلعله استأنس بمصطلح الربط دون معرفة حقيقته ، وأمن جانب النقد ، ولم يتنبه إلى طبيعة التركيب اللغوي الذي يقوم على علاقات ، تقوم الحروف بربطها ؛ فإذا ألغيت كونها مخففة ، فلا توجد علاقة تربطها .

كما أنه أغفل جانب المعنى الذي لاحظه النحاة ، وبناء عليه وضعوا القاعدة ؛ فلا يمكن أن يكون العلم والتحقيق واليقين مستقبل الزمن ، فلا يتحقق علم المستقبل ومعرفته بأي حال من الأحوال ، والعلم والتحقيق واليقين ليس لهم إلا الزمن الماضي أو الحال . وأن المصدرية ليس لها إلا الاستقبال ، فللتناقض المعنوي دفع النحاة إلى القول بأنها المخففة من الثقيلة ، كما أن حال اسمها يناسبه أن يكون ضمير شأن ، فمعنى : علم أن سيكون منكم مرضى ، أي : علم أن الحال والشأن سيكون منكم مرضى ، وكذا أن الحال والشأن لا يرجع لكم قولا .

من خلال ما سبق يتضح لنا عبقرية النحاة ، ومقدرتهم الفذة على فهم مرادات التركيب بكل أنواعه ، وأن علمهم كعرين الأسد من اقترب منه خزي وخزل ، وافتضح ، ولم يكن عقله أو فكره كفكرهم ، فمن أراد أن يجدد أو ييسر لعمل فكره في التراكيب اللغوية ذات النصوص الحية ، واستنبط كما استنبطوا ، وقنن كما قننوا ، ويعرض علينا

(١) راجع شرح الرضي ٣٢/٤ ، والهمع ٢٨٢/٢ .

كما عرضوا وقبلنا ، لكن أن يعمد إلى ما توصلوا عليه ناقدًا ومحاكما لهم دون أدلة فهذا هو الرفض المطلق .

## ثالثاً : إلغاء إعراب أدوات الاستثناء .

ذهب الدكتور إلى إلغاء جميع أدوات الاستثناء ما عدا إلا ، فقال : " وأسرف النحاة على أنفسهم في إعراب بعض أدوات الاستثناء ، أو قل فيها جميعا ماعدا " إلا " ، وهي ما خلا وماعدا ، وما حاشا ، وغير ، وسوى ، ففي مثل : حضر الطلاب ماخلا حسينًا ، يعربون ما خلا هكذا : ما مصدرية ، وخلا فعل ماض فاعله مستتر وجوبًا تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكلام ، وحسينا مفعول به ، وما المصدرية ، وما بعدها في تأويل مصدر منصوب ، واختلفوا في إعرابه هل هو حال أو ظرف ، ورجحوا أنه حال ، وهو رأي السيرافي ، وهذا الإعراب لم يذكر فيه الاستثناء كما هو واضح ، ففيم وضع صيغة " ما خلا " وأختيها فيه ؟ ، وأوضح من هذا الإعراب العسير ، وأدخل في المنطق أن يقال : ما خلا أداة استثناء ، وما بعدها مستثنى منصوب ، وكذلك الشأن في إعراب أختيها سواء تقدمتها ما كما هنا ، أو لم تتقدمها . " هـ [١]

وليس الأمر كما زعم فهذه الأدوات جاءت للاستثناء المقيد بكونه تامًا متصلاً ، موجبًا أو غير موجب ، فهي لا تصلح للمفرغ ، ولا المنقطع . كما أنها إذا سبقتها " ما " فهي أفعال ماضية جامدة حال استعمالها أدوات استثناء . فهي في هذا الباب لها استعمال خاص ، مع بقاء دلالتها ، وهو المجاوزة فمعنى : أحب الطلاب ما عدا الماكر، أي : مجاوزًا الماكر . فالاستثناء معنى معنوي ، وهناك المعاني النحوية أو الوظائف ، وهناك المعاني الإعرابية [٢] ، فمن المعاني المعنوية ما لا يؤدى إلا بواسطة الحروف أو الأفعال في التراكيب العربية ، كالتمني والترجي والطمع والتوكيد والاستثناء والنفي والقسم والاستفهام

---

(١) تجديد النحو ص ٢٧ ، ٢٨

(٢) المعاني المعنوية : هي ما يحمله اللفظ من دلالة وضعية أو معجمية ، والمعاني النحوية : هي ما كانت لها موقع إعرابي في موضع معلوم ، واصطلح عليه النحاة مصطلحاً تدريسيا تعليميا ، كالابتداء ، والخبر والفاعلية والنعت .. إلخ والمعاني الإعرابية : هو ما نطقت به العرب ، أو المتكلم ، قبل تقنين النحو ، وتميزه العلامة.

وهناك المعاني أو أسماء المعاني التي تؤدي بلفظها وذواتها ، كالكرم والجبن والشجاعة ، وجميع الصفات. فالاستثناء معنى نحوي في علم النحو ، ومعنى معنوي خارجه ، وأما التمني والترجي والمدح والذم..... إلخ فهو معنى خارجي وليس معنى نحويًا أو وظيفيًا في التركيب ، وإنما تؤدي في التركيب بحروف دلالية ؛ فالاستثناء معنى نحوي ، وتؤدي دلالته بواسطة أداة معينة ، بالإضافة إلى معناه الخارجي ، مثل العطف فهو معنى نحوي ، ويؤدي بالحرف ، وله معني خارجي .

فمثل هذه الأمور لتأديتها في التركيب وانتاج الكلام ، وضعوا لها أمارات ، وأشياء تؤدي بها ، فوضعت – اللغة – للتمني ليت ولو ، والاستثناء إلا ، والنفي لا وما، والصلة ما ، وإن واللام للتوكيد .....إلخ

فمدار الأمر يتعلق بما تحمله التراكيب من معان ، فإذا وجدوا معنى مُلاحظا ، ومدركًا في التركيب ، وقد أدته أداة أو حرف ، قالوا : بأن هذا الحرف أو الفعل من أدوات تحقيق هذا المعنى ، وإذا وجدوه في تركيب آخر لا يؤدي هذا المعنى ، ويؤدي معنى آخر أدرجوه في باب هذا التركيب ، فأصبح في البابين ، يخضع في كل باب لدلالته ، مثل : ليس ، وخلا ، وعدا ، ولا يكون ، وحاشا . فقد بقي أثر هذه الأدوات في التركيب من نصب ما بعدها ، وتغيير معناها من النفي إلى الاستثناء ، ومن الفعلية المطلقة أو الحرفية – على حسب دخول ما – إلى الفعلية ذات الدلالة الاستثنائية .

فهذه الاعتبارات هل تهمل من عقل النحوي العبقري ، الذي يغزل قواعد هذا العلم بحكمة وبراعة ؟ ، فالحاكم هو اللغة ومراداتها ، وهذا قمة الفكر والمنطق . فالنحاة درسوا المعاني النحوية من حيث المعنى ، وما يحققه ، ولم ينظروا إليها من حيث الشكل أو اللفظ .

فعندما يستقر لهم المعنى وتحقيقه في التركيب يبحثون عن آلية تحقيقه ، فإذا وجدوها أداة أو حرفًا ، أو فعلاً ، أقروها في هذا المعنى ، ثم تدرج بهم الحكم إلى ملاحظة هذا الأثر في التركيب ، أثر أم لم يؤثر ، فإذا أثر جمعوه مع ما يشاركه في الأثر ، وإذا لم يؤثر اكتفوا بجانبه المعنوي – مثل : ما خلا وما عدا وما حاشا – وأدرجوه في الباب الذي يتوافق مع هذه الأدوات من حيث المعنى ؛ وذلك تنبيها للنحوي والمتعلم إلى أن هذه الأشياء تؤدي ما يؤديه غيرها من حيث المعنى .

كما أن فلسفة اللغة في بناء التراكيب تتركز على الذوات والمعاني ، و هذه المعاني قد تقوم بنفسها داخل منظومة اللغة ، وقد يقوم بها حرف أو فعل أو ظرف .

فمن المعاني التي تقوم بنفسها من أسماء المعاني كالكرم والشجاعة .... ومن المعاني التي يقوم الحرف نيابة عنها في التركيب : النفي والقسم ، والاستفهام ، والأمر، والنهي ، والتعجب والمدح والذم ، والعطف ، والاستثناء ، والشرط والجزاء ، والتوكيد .

وكل معنى انحصرت دلالته في التركيب على حرف واحد أو حرفين أو ثلاثة ....، قد يستسمح له أداء معنى آخر غير ما وضع له على أساس علاقات سياقية وتركيبية، مثل : كي وما وأن ولا ، واللام ، وإن الشرطية والنافية ..... إلخ فأخذ الاستثناء " إلا " حرفًا مختصاً به ، ولما أدت غير وسوى ، وما خلا وما عدا وما حاشا ، وليس ولا يكون ، في بعض المواضع معنى الاستثناء ، أدرجت ضمن أدوات الاستثناء على أساس هذا المعنى وما تؤديه ، وقد تكون لها شيء آخر تستعمل فيه مثل : ليس وخلا ، ولا يكون .... إلخ فلذلك كان النحاة في استنباطهم أدق وأعمق ، فهل يوجد من المعاصرين من ينظر هذه النظرة الفاحصة ، ويدقق في الملاحظة ، فبدل من أن نشكرهم ونثني عليهم وعلى فعلهم ، نخرج على فكرهم بكلام مرسل متذرعين بأوهام التيسير والتجديد .

## رابعاً : إلغاء إعراب كم الاستفهامية والخبرية ، وأسماء الشرط

قال : " وعلى هذه الشاكلة حذفت إعراب كم الاستفهامية والخبرية من الكتاب ؛ لأن إعرابها لا يفيد شيئا في صحة نطقها فضلاً عما فيه من صعوبة .... ينبغي أن يحذف إعراب كم الاستفهامية والخبرية من كتب النحو ، وأن يكتفي ببيان أنها استفهامية أو خبرية ، والتمييز بعد الأولى يكون منصوبا عادة ، وبعد الثانية يكون مجرورًا . وبالمثل إعراب أسماء الشرط : " من – ما – مهما – أي – أين – أنى – حيثما – متى – إذا – كيفما " ."[1]

فقد رأى أن إلغاء إعراب هذه الأسماء ضروري ؛ لأنه لا يؤثر في صحة النطق ،

(١) تجديد النحو ٢٩ ، ٣٠

ولو أخذنا برأيه لألغينا إعراب الضمائر ، وأسماء الإشارة ، والموصولات ، والظروف والمبنيات ؛ لأنها لا تؤثر في صحة النطق . فمثلاً : أنا طالب ، ورأيت هذا ، وسلمت على هذا ، ألم يكن نطق هذه المعاني النحوية كنطق كم ، وأدوات الشرط .

فالأمور لا تؤخذ من اعتبار واحد ، وإنما يجب أخذها من جميع الاعتبارات ، فهذه معان نحوية ، والمعاني النحوية تؤدى بألفاظ ، تقع في مواقع المعاني النحوية ، فأي لفظ يقع في موقع المعنى النحوي لابد أن يعرب ؛ لأن المعنى النحوي بعلائقه له دور في المعنى ، ولا ينحصر دوره في اللفظ وشكله .

فالتزام نطق واحد في بعض كلمات اللغة أمر لا يستبين معه المعنى ولا يتضح ، وإنما يتضح بالعلاقات داخل التركيب ، فمعرفة الموقع النحوي لـ " كم " وأدوات الشرط – مبتدأ أو فاعلاً أو مفعولاً ، أو ظرفًا– أمر لا يمكن إغفاله ؛ لدوره الأساسي في المعنى .

يضاف إلى ما سبق أن النحاة لم يعربوا هذه الأشياء رفاهية ، ولا فضولاً ، وزيادة في القول ، وإنما أعربت ؛ لأنها تقع في مواقع إعرابية ، والموقع الإعرابي [١] يحمل معنى نحويًّا خاصًا به ، وصحيح أن هذه الأشياء قد تركت المعنى الإعرابي للبناء ، لكنها لم تترك معناها النحوي ، وعلاقته ، فبدون علاقة يضيع التركيب ، ويصبح فوضي في اللغة ، فلا يمكن أن نهمل معناها النحوي ، لأننا إذا فعلنا ، نكون قد أضعنا العلاقات التي يقوم عليها ، أما كونك لا تعرف أنت إعرابها فهذا خاص بك ، فكثير من النحاة قد أدرك إعرابها ، وعرف مواطنه ، كما أنه لا يصح أن توضع العلوم وقواعدها حسب إدراكات البشر ، وقدرتهم الذهنية ، والناس في هذا الشأن متفاوتون ، فلو راعت العلوم ، أو راعى العلماء الذين يتوصلون لحقائق وقوانين هذا العلم لأصبحنا متساوين

---

(١) الموقع الإعرابي : هو ما يحمل معنى إعرابيًا ، كالرفع والنصب والجر ، وله علامات تخصه والمعنى النحوي : هي المعاني التي أسقطها النحاة على المعاني الإعرابية كالفاعلية والمفعولية ، فالموقع الإعرابي يأخذ من المعاني النحوية ما يصلح له ، فموقع الرفع – التي نطقت به العرب – لا يصلح له إلا المبتدأ والفاعل ، واسم كان وخبر إن والتابع ....وكذا الأمر بالنسبة للمعنى النحوي فهو لا يكون إلا في موقع خاص ، أما الموضع ، فهو مكانه في الجملة أو التركيب .

في العلم ، وهذا مستحيل .

فهذه الدعوى لا ترمي إلا إلى تفريغ النحو من مضمونه ، فما وضعت الألفاظ إلا للمعاني ، وما ركبت الألفاظ وربطت بعلاقات إلا للمعاني .

## كلمة ورأي

يتضح من العرض السابق ، وما تناولناه من رؤية تجديدية في النحو العربي للدكتور شوقي ضيف – رحمه الله – ، أنه قد سلك مسلكًا صعبًا ، وانتهج طريقة وعرة ، ضن فيها الدليل ، وابتعدت منها الحجة ، ولعل هذا من تأثره بابن مضاء وتحقيقه لكتابه، الرد على النحاة ، وهذا الكتاب يحمل شائبة الحزبية والتحزب ، والعنصرية لأهل مغربه ؛ فأراد أن يكون للمغرب نحو ، كما للمشرق .

ولكن ابن مضاء – رحمه الله – لم ير الاستغناء عن كان ، وما ، وكاد ، وظن ، وأعلم ، وكانت رؤيته ظاهرية فقط ، وهي تمثل في مضمونها البعد عن الإغراق في التأويل والتعليل ، دون المساس بالمعاني النحوية ، فلم يلغ شيئًا ، أو يرده ، وإنما أبقى المعاني النحوية ، ورأى في جهة التفسير للمعنى الإعرابي عاملاً غير العامل الظاهر ، واعترض على بابي التنازع والاشتغال ؛ لما فيهما من كثرة الاعتماد على ما خفي ، وتأويله على وجه غير الوجه الظاهر ، وبالمثل جعل إعراب الفعل بعد أحرف الجر أو العطف لهذه الأحرف ، وليس لـ أن ؛ لأنها ظاهرة . ، وسوف نتناول دعواه وآراءه بالتفصيل والتحليل .

أما الدكتور شوقي – رحمه الله – فنلاحظ أن دعوى التجديد لم تكن على منهج واحد ، فتراها في بدايتها فيها بعض القوة ، وما أن تلبث وتستمر في الاطلاع والقراءة لها ، حتى تلاحظ الفتور والخمول ، لدرجة أنه يحق لكل قارئ أن يصفها بالكلام المرسل، أو الشعارات الخالية من الأهداف والنتائج ، وتلاحظ أنه يقف في هذا الطريق يبحث على من يأخذ بيده وينتشله من وحل الاعتراض الذي لمع في عينيه ، وزينه له رأي الكوفيين ، فربما كان للرأي فهم غير فهمه ، ولكن طريقة الإمساك بالخيط رغم وهنه وقلة متانته ، كانت مسيطرة عليه وعلى فكره.

كما نلاحظ ، ولعلك تلاحظ معي ، الأخذ والرد الذي نقله في غير باب كان ، لم يكن بقوة ما ذكره في كان ؛ وهذا يدل على أنه كان مدفوعًا ومتأثرًا بشيء من التجديد والتغريب ، ولعل ذلك يرجع إلى التيارات الفكرية في مصر ، فانحصرت الثقافة في تلك الحقبة في الصراع بين الأصالة ، والحديث ، والجديد والقديم ، وليست اللغة بكافة علومها بمنأى عن هذا التناحر والتجاذب .

ومن المعلوم أن النحو لم يخترع أو يبتكر ، وإنما هو أداة في أداء اللغة ، يدور في فلكها صعودا وهبوطًا ، فالنحو عمله في التراكيب التي تنتجها اللغة ، فلم يأت به شخص أو يبتكره عقل ، وكل ما فعله النحاة أنهم لاحظوا تراكيب اللغة ، وتأملوها .

فالمتأَمل والملاحَظ يخضع إلى القوة الذهنية ، ويختلف المتأملون فيما بينهم حول القضية الواحدة ، لكن الشيء المتأمل لا يستطيع المتأمل أن يغيره ، أو يحول طريقه .

فإذا تأمل متأمل الجملة الاسمية " زيد قائم " فماذا يكون تأمله ، واستنباطه ؟ . بالطبع يختلف كل علم عن الآخر في صنع المصطلح ؛ ففي علم النحو ، زيد مبتدأ مخبر عنه بالقيام ، وقائم خبر ، وفي البلاغة مسند إليه ، ومسند ، وفي المنطق موضوع ، ومحمول ، وفي كل علاقة تربط بينهما ، هي الإسناد في اللغة ، والنسبة في الفلسفة والمنطق ، فإذا قالت اللغة : زيدٌ قائمٌ ، وكان زيدٌ قائمًا ، وإنّ زيدًا قائم ، وكاد زيد يقوم ، وعسى زيد أن يقوم ، وظننت زيدًا قائمًا .

فلك أن تتخيل عمل الأقدمين مع هذه التراكيب ، وأول شيء يلاحظه المتأمل في أي علم من علوم الدنيا هو التغيير في المعنى الواحد ، وينظر ماذا دخل فيه وماذا خرج منه ، وما الذي يفرق كل تركيب عن أخيه ، وما الذي أدى إلى هذا التغيير ، وما نتيجة التغيير ؟

فيجد ، ويسجل استنباطه أن زيد قائم لا شيء فيها ، ويلاحظ عند دخول كان .... إلخ قد تغير شكل الجملة ، وتغير آخرها ، وأصبح معناها مختلف ، وكأنهم أجروا مسحًا لغالبية اللغة فوجدوها كذلك ، فماذا عسى أن يضع النحوي ؟

أقول لك : أن النحوي الأول – وكلنا ذلك الرجل – وجد المتكلم افتتح كلامه باسم ووضع عليه ضمة ، وأنهى كلامه باسم تم به الغرض من كلامه ، ووضع عليه ضمة ، فقالوا : مبتدأ مرفوع وخبر مرفوع ، ثم نبحث بعد معرفة الموضعين في المسائل والجزئيات حسب الكلام المنطوق في لغة العرب . وسموها جملة اسمية ، ووجدوا ما يقابلها جملة تبدأ ليس باسم ، وإنما بفعل فسموها الفعلية .

فإذا لاحظت كما لاحظوا ، فماذا كنت ستكتب لنا ، وما الضابط الذي يمكن أن تخرجه لنا ؟

وقد رأت اللغة أن تكون للجملة الاسمية جميع الصلاحيات الدلالية ، وحتى تتم المفارقة التي من خلالها نستطيع أن ندرك الدلالة ، كان لا بد من إجراء تعديل في الشكل تتفق مع الدلالة الجديدة . فأول أمرها الإسناد والإثبات ، فإذا أرادوا لها الزمن المعين ، أو أرادوا لها التوكيد ، أو أرادوا لها النفي ، أو مقاربة الوقوع ، أو شك في مضمونها ، فما الذي يدل على كل هذا ، وحتى تفارق الدلالة الدلالة ، كان لابد من تغيير في الشكل ، مع الحفاظ على العلاقة الوضعية وهي الإسناد .

فلم يكن للنحو ، أو للنحاة أي عمل إلا الاستنباط والملاحظة ، وهذا من حكمة اللغة وفلسفتها . فوجود العلاقة التي بنيت عليها الجملة في أول أمرها شيء لا بد منه ، فلو تفككت العلاقة ، أو ألغيت لقوِّض البنيان ، وعمي كل جديد ، فلكل جديد وضعه ، ومعناه ، وميزته الخاصة به ، فـ ( كان وإن وظن ، وما وكاد ) جديد على الجملة ، ولكل جديد مدلول ، وحتى يتمايز كل مدلول عن الآخر ، كان لا بد من تغيير في الشكل والمضمون .

ومن الإنصاف الذي يجب تسجيله هو أن الدكتور شوقي كان متأثرًا بالحركات الثقافية والفكرية في ذلك الوقت ، فظهرت دعاوى تحث على التغريب ، وتهاجم اللغة وتتهمها بالجمود والتخلف ، وتطالب باستبدالها بالعامية ، كما فعل أحمد لطفي السيد ، ولويس عوض ، وسلامة موسى ، وتوفيق الحكيم .....إلخ .

فقد أثرت هذه الدعاوي في علماء هذا العصر إلى النظر في النحو ، ونسوا أن النحو محكوم باللغة ، فقام بعضهم مثل : الشيخ إبراهيم مصطفى ، ومهدي المخزومي ، ورفاعة الطهطاوي ..... إلخ بدعوات ، وفي العزم تناول كل هذه الدعوات .

وقد وجد على الساحة الثقافية والفكرية في أربعينيات القرن الماضي فريقان ، الأول : جاهر ، وأفرط ، وطلب الخروج عن اللغة بكل محتوياتها ، واستبدالها بالعامية ، تحت مسمى النهضة ؛ فقام بنقل الفكر الغربي بأمانة شديدة ، وهو ما عرف بجيل النهضة . والثاني : هو ما تراجع فيه التغريب ، وخفت وطأته ، وظهر خطاب الحديث عن الهوية العربية ، والمحافظة على التراث القومي و الديني ، ولكن كانت غايته ومسعاه هو اللحاق بالنموذج الغربي مع الحفاظ على الهوية العربية قدر الإمكان ، شريطة أن تتطور الهوية لتواكب العصر ، وهي لا تخرج عن كونها محاولة لتبني الفكر الغربي ، ولكن بأسلوب جديد ، وشكل مختلف يتسم بإعادة صياغة الهوية العربية من الداخل بأسس غربية ، مع الاحتفاظ على هيئتها العربية والإسلامية ، وبالتالي يعاد اكتشاف التراث من منظور غربي ، ويصاغ بأثر رجعي ؛ ومن هنا نستطيع الحكم على القديم ، مثل : عقلانية المعتزلة ، والجرجاني أسلوبي ، والاغتراب موجود في شعر الخوارج والصعاليك . [١] وهذا التيار سلكه رفاعة الطهطاوي وطه حسين ، وشوقي ضيف ، وإبراهيم مصطفى .

وهناك تيار ثالث خفت وهيجه ، ولم يلمع بريقه ، وهو التيار الذي لم يتشكل ، أو يتلون ، وهذا يمثله : الرافعي والعقاد ، ومحمود شاكر ، والشيخ محمد عبده ..... وغيرهم .

وقد كتب الله لمصر أن تكون منارة العلم الإسلامي ، متمثلة في الأزهر الشريف ، وهنا تحول فكر الغازي الغربي ، عندما أحس ببزوغ نهضة عربية إسلامية ، فعملوا على وئدها في مهدها ، وما كان إرسال البعثات العلمية لفرنسا لأجل العلم ، بل لأجل بناء الفكر القوي الذي أراده الغرب ليناهض الموروث العربي والإسلامي ؛ فأرسلت

(١) ينظر العالم من منظور غربي د عبد الوهاب المسيري ٩٠، ٩١ .

البعثات ، وجاء المستشرقون لتنفيذ هذه السياسة ، ولتنفيذها لم يجدوا رابطًا يمكن تفكيكه إلا اللغة ، فوجهت لها السهام الطائشة ، فحثوا المفكرين والمثقفين الذين أعدهم لمخططه لنبذ هذه اللغة والكتابة بالعامية ؛ لأنها متخلفة وجامدة وغير متطورة .

ونجحوا بعض الشيء في تشكيك المثقفين في أمر اللغة ؛ فمن كتب في القضية النحوية باسم التجديد والإصلاح ، هم ملبون لهذه الفكرة ، مثل : حسن الشريف في مقاله تبسيط قواعد اللغة نشره ١٩٣٨، وأنيس فريحة في كتابه : نحو عربية ميسرة ، الذي يرى أن الإعراب زخرفة لفظية اصطنعها النحاة ، والشيخ إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو ، فقد أحدث به بلبلة فكرية في صفوف المتعلمين . (١)

وكل هذا من فعل المستعمر الذي أيقن أن هذه البلاد الإسلامية والعربية ، لن تخضع بالبارود والسلاح ، وأن سبيله لتحقيق أغراضه ، هو الفكر، وإقامة الدعاوى التي تشكك الناس في موروثهم وفي رباطهم الموحد ، وهذا يخلق جواً من الاختلاف والخلاف الفكري والثقافي ، القائم على طول المدة .

فكانت سياسة المستعمر أو المستشرق ، هي هتك العلائق التي تربط العربي بالماضي ثقافيًا ، واجتماعيا ولغويا ؛ وذلك عن طريق تفريغ الإنسان من الماضي ، وملء هذا الفراغ بالعلوم والآداب المستجلبة من الغرب ، وكل هذا تحت مسمى التجديد أو الجديد ، وقد أدى هذا إلى وجود اتجاهين : الأول : ميل إلى رفض القديم ، والاستهانة به دون وعي ، والثاني : ميل إلى قبول الجديد والولع به . وقد اتبع هؤلاء في نجاحهم لرفض القديم ، إلى سياسة الإحلال ، كإحلال القديم بالقديم ، فظهرت دعوات تنادي بالحضارات القديمة كالفرعونية والفينيقية . وكان الهدف من هذا هو صرف الناس عن الماضي الذي يقوي الوحدة بماض بائد عريق في القدم ؛ ليزاحم هذا الماضي . (٢)

---

(١) راجع بحث موقف محمود شاكر من دعاة العامية ص٢١٦ ، ٢١٧ ، للأستاذ الخيثر داودي ، مجلة الأدب العربي في الدراسات الاستشراقية ( مجلة إشكالات العدد ٢ -٢٠١٣

(٢) راجع آراء محمود شاكر وجهوده اللغوية ص ٣٢ .

ونتج عن هذه البلبلة في تحديد مفهوم التجديد ، فمع شيوع اللفظ ، لا تستطيع أن تحدد من المجدد ، ومن المقلد . فلهذا التماهي في المصطلح ، أطلقوا على كل من يدرس آداب الأمة ، ويدرس تاريخها ، فيعمد إلى اقتباس أراء وأفكار قد تولى صياغتها ، فهو لصيق دخيل عليها وعلى لسانها ، لم ينشأ فيها ، وإنما تعلمه على كبر فهو لا يعلم منه إلا القليل ، وقد نبت في لسان آخر ، وقد حرم القدرة على التذوق لآداب هذه الأمة . (١)

والتجديد لا يمكن أن يكون في مفهومه ذا معنى ، إلا إذا نشأ نشأة طبيعية من داخل ثقافة متكاملة متماسكة حية في أنفس أهلها ، فلا يكون التجديد إلا من متمكن النشأة في ثقافته ، ومتمكن في لسانه ولغته ، ومتذوق لما هو ناشئ فيه ، ولم يكن التجديد مقومًا عشوائيا ، وإنما هو وصل بين تفاصيل كبيرة معقدة تنطوي عليها الثقافة السائدة ، وبين رؤية جديدة نافذة حين يلوح للمجدد طريق آخر يمكن سلوكه ، وبهذا يحدث تشابك قطعًا ووصلاً في النواحي فإذا قطع هنا وصله هناك ، بقوة ورصانة . (٢)

يقول الشيخ محمود شاكر في مفهوم التجديد : " فالتجديد حركة دائبة في داخل ثقافة متكاملة ، يتولاها الذين يتحركون في داخلها ، عمادها الخبرة ، والتذوق والإحساس المرهف بالخطر عند الإقدام على القطع والوصل ، وعند التهجم على الحل والربط ، فإذا فقد هذا كله ، كان القطع والحل سلاحًا مدمرًا للأمة ولثقافتها ، وينتهي الأمر بأجيالها إلى الحيرة والتفكك والضياع ، إذ يورِّث كل جيل منها جيلا بعده ."هـ (٣)

(١) ينظر كتاب المتنبي رسالة في الطريق إلى ثقافتنا ، محمود محمد شاكر ص ٢٥
(٢) المرجع السابق ص ٢٥ ، ٢٦
(٣) السابق ص ٢٦

## الخاتمة

الحمد لله على كريم فضله ، وواسع نعمائه ، وأصلي وأسلم على سيد البشر ، وعلى آله وأصحابه الأطهار إلى يوم الدين .

### " أما بعد "

ففي الحقيقة أن هذا لا يعد تجديدًا بقدر ما هو اعتراض على جهود النحويين ، وقد توصلت في هذا البحث إلى النتائج الآتية :

**الأولى** : أن الأساس الأول الذي دعا إليه الدكتور شوقي ضيف ، وهو إعادة تنسيق أبواب النحو بالحذف أو الاستغناء، لم تكن خالصة لذات التجديد ، وأنها نتيجة دوافع معينة ، كالعصبية والتحزب كدعوى ابن مضاء ، فقد ظهرت في عصره ثورة على فقه المشرق ، وأمر أستاذه يعقوب بن يوسف ، ألا يقلدوا واحدًا من الأئمة الأربعة ، كما أمر بحرق كتب أئمة المذاهب الأربعة ، وكان ابن مضاء قاضي القضاة آنذاك ، فلما رأى مولاه يثور على فقه المشرق فثار هو على نحو المشرق .

**الثانية** : التناحر الفكري الذي ضجت به الساحة الثقافية في أوائل الأربعينيات من القرن الماضي ، والذي صنعه المستعمر الذي يطمع في الشرق ، فعمد إلى المثقفين وإغرائهم بأن فكرة التجديد أصبحت مطلوبة .

**الثالثة** : أثبت البحث أن النحو خاضع للتراكيب التي تنتجها اللغة ، وأن النحاة قد تأملوا هذه التراكيب ، واستنبطوا لنا ما يمكن أن تسير عليه الأجيال المتعاقبة ، كما هو عند الأوائل ، وهذا أمر طبعي ، أي : اختلاف نظرة المتأمل في أي مادة ، وطبعي يقصر كل متأمل عن الآخر .

**الرابعة** : ذكر البحث أن حذف هذه الأشياء ، التي طالب بحذفها صاحب الدعوى يستلزم حذف التراكيب اللغوية ، وحذف التراكيب الواردة ليس في إمكان أحد ؛ لأنها حرية اللغة ، وهل كان انتاج اللغة طريقة واحدة عبر العصور ، بمعنى ما تحذفه أنت في عصر ، قد يأتي عصر ويقر ما حذف ، لذلك لم يكن الحذف تجديدًا ؛ لأن التجديد ينبغي أن ينطلق من اللغة ، وليس من دراسة علومها ،وتقنياتها.

**الخامسة** : توصل البحث إلى أن دعواه شكلية زخرفية ، ليس لها من اسمها إلا البريق ؛ فلم يتعرض للمنهج النحوي ، وإنما كان التجديد – كما يزعمون – في المسائل والفروع ، وذلك كإلغاء الاشتغال والتنازع وإعراب المضارع بعد الأحرف .

**السادسة** : أن ما دار حول النحو من دعاوى لا تقدح فيه ، ولا في أمره ، وأن هذا نتيجة التطور الكامل لهذا العلم ، والنمو التام ، فأدني الأشياء في هذا العالم أيسرها ، وأقلها في التركيب ، وما عظم شأنه وعلا واكتمل ، لا بد أن يكثر حوله الأخذ والرد ، والإشكال والإعضال ، وهذا هو ضريبة النمو والكمال .

**السابعة** : دعاة التجديد في النحو ، لم يضعوا لنا البديل الذي يسهل حفظه والعمل به ، فكان النحو بقواعده التي بين أيدينا هو الوسيلة الوحيدة عبر العصور التي حفظت لنا لغتنا ، رغم تقلبات الزمن بتياراته المتنوعة وثقافاته المتعددة ، وعقائده المتناحرة ، واللغة هي مجال إزكاء لكل هذا ، فلو كتبوا لنا قواعد خفيفة الاسترجاع ، قريبة التناول والتداول ، وتسد مسد القواعد التي بين أيدينا لأقبلنا عليها حبًّا وشغفا ، تاركين هذه القواعد إلى غير رجعة .

**الثامنة** : ظهور حقائق عظيمة وجلية سجلت عبر العصور والأزمان ، منها : حرية الرأي مكفولة للغير ، فلم يحجر أحد عبر العصور على رأي أحد ، ولم تقدس الآراء ، وخير دليل على ذلك ما كان من النحاة الأوائل، وقد ألمح ابن جني لهذا النهج . فقال : " ... أمتي لا تجتمع على ضلالة " ، وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة ، فكل من فُرِق له عن علة صحيحة ، وطريق نهجة كان خليل نفسه ، وأبا عمرو فكره ."هـ [١]

**التاسعة** : أثبت البحث أن النحو يدور في فلك اللغة ، وهو يضع ما تقدمه له اللغة من مادة ، تحت بند الضوابط التي استنبطها العقل النحوي بعد استقراء مواد اللغة وتراكيبها .

---

(١) راجع الخصائص لابن جني ١/١٨٩ ، ١٩٠.

**العاشرة** : الهجوم على اللغة ورميها بالضعف ، والنحو بالتعقيد والصعوبة ، دعوى إمبريالية ، صنعها المحتل إزكاء لنهج التخالف فيما بيننا من جانب ، ومن الجانب الآخر غرس الاعتراض والنقد للقديم من خلال المثقفين والمتعلمين بإرسال البعثات ، والإعجاب بالحياة الغربية ، والنفور من مظاهر الحياة في بلادهم ؛ فخلق جيلاً غرس فيه روح الاختلاف ، والخروج على القديم ؛ وما هذه الدعاوى إلا من إفرازات ، ما أريد بهذه الأمة .

**الحادية عشرة** : من الحقائق الثابتة في العلوم الإنسانية ، أنها لا ينظر إليها من اعتبار أوحدي ، أو من وجه دون وجه ، فمن تسلح بدعوى التجديد نظر إلى حال المتعلم الذي دائما يبدأ رحلته العلمية بمبادئ العلم ، وبعد المبادئ تأتي مرحلة الفكر ، ثم الاعتقاد الصارم . والمعتدلون وغير المغالين في هذا العلم قد جعلوه نوعين : نحو تعليمي ( وظيفي ) ، ونحو علمي ( تاريحي ) ، فالأول للمتعلم ، والثاني للمفكر ، وهذا شأن كل العلوم ، فهي لا تقف عند فكر عصري ، أو عقيدة مرحلية ، ولا يحتكرها عقل دون عقل . فللعقل مجال واسع في الإدراك والاستنباط .

**الثانية عشرة** : العقول متفاوتة ، ولكل عقل ما يناسبه من العلوم ، فعقل المتعلم غير عقل العالم ، وعقل المفكر غير عقل الباحث ، والعلم مفتوح على كل العقول ، فلم يمنع أحد متعلما أن يأخذ من النحو ما يوافق قدرته ومقدرته العقلية ، ولم يمنع مفكرا أو باحثا أن يسبح في معارف العلم وتفاصيله .

وفي النهاية نحمد الله سبحانه وتعالى ، ونصلي ونسلم على خير البشر ، وأعظم الخلق . فما كتبته ، أو سجلته هي وجهة نظر لا تمثل إلا صاحبها ، وهي قابلة للرد ، والنقد ، فلا عصمة إلا للأنبياء والمرسلين .

**الأستاذ الدكتور**

**محمد رفعت حمدان أحمد**

## المصادر والمراجع


- آراء محمود شاكر وجهوده اللغوية ، رسالة ماجستير لـ محاسن قربان ، كلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان ، تحقيق د : رجب عثمان محمد ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ط ١ – ١٩٩٨م
- الأشباه والنظائر للسيوطي دمشق ١٩٨٧ م مجمع اللغة العربية بدمشق .
- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد ط ٤ – ١٩٦١ ، مطبعة السعادة .
- البحر المحيط لأبي حيان تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، وآخرين ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط ١ – ١٩٩٣م
- تجديد النحو ، د : شوقي ضيف ط دار المعارف ، مصر ، ط ٦ ، ٢٠١٣
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان ، تحقيق د / حسن هنداوي ، دار القلم دمشق .
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط ١ ، ٢٠٠٠
- التوطئة لأبي علي الشلوبيني ، تحقيق د يوسف أحمد المطوع جامعة الكويت – القاهرة ١٩٨١ م
- تيسير النحو وتجديده ، د : شوقي ضيف ، ١٩٨٤ ، جامعة الإمام ، الرياض ، نشر المنظومة .
- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ، تحقيق د : فخر الدين قباوة ، والأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط ١ – ١٩٩٢
- حاشية الصبان على شرح الأشموني ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، المكتبة التوفيقية .
- الحيوان للجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ط ٢ – ١٩٦٥م ، ط ٢ ، الحلبي.
- الخصائص لابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية .

- دراسات لأسلوب القرآن للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة دار الحديث القاهرة
- الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي ، تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، دار الفكر العربي .
- رسائل الجاحظ تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي القاهرة ١٩٦٤م .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي ، تحقيق د أحمد الخراط دار القلم دمشق ط ٣ ، ٢٠٠٢،
- شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق الدكتور : عبد الرحمن السيد ، والدكتور : محمد بدوي المختون ، ، دار هجر
- شرح التسهيل للمرادي ٢٨٤ ، تحقيق محمد عبد النبي محمد عبيد ط ١ – ٢٠٠٦ ، مكتبة الإيمان المنصورة .
- شرح الرضي على الكافية ، تحقيق : يوسف حسن عمر ، ط جامعة قار يونس ، بنغازي ، ليبيا .
- شرح المفصل لابن يعيش ، الطباعة المنيرية .
- العالم من منظور غربي د عبد الوهاب المسيري ، دار الهلال .
- الكتاب لسيبويه تحقيق عبد السلام هارون .
- كتاب المتنبي ، رسالة في الطريق إلى ثقافتنا ، أبو فهر ، محمود محمد شاكر شركة القدس للنشر والتوزيع .
- الكشاف للزمخشري ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين ، مكتبة العبيكان .
- اللغة والنحو دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة حسن عون ط ١ – ١٩٥٢ مطبعة رويال الإسكندرية .
- مجلة المجمع العلمي بدمشق سابقاً – مجمع اللغة العربية بدمشق حاليًا يناير ١٩٥٧ . ١٩٥١م
- مجمع فؤاد الأول للغة العربية قديما ، أو مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة حاليا. ج ١٩٥١/٦ المطبعة الأميرية بالقاهرة .
- معاني القرآن للفراء ، ط ٣-١٩٨٣م عالم الكتب .

- المقتضب للمبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، ط ، وزارة الأوقاف ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية مصر ، القاهرة ١٩٩٤م
- معجم اللغة العربية المعاصرة ، د أحمد مختار عمر ، دار الكتب العلمية ط ١ /٢٠٠٨م
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ،تحقيق د : مازن المبارك ، والأستاذ محمد علي حمد الله ، راجعه سعيد الأفغاني .
- موقف أبي فهر محمود محمد شاكر من دعاة العامية ، للأستاذ الخيثر داودي ، مجلة الأدب العربي في الدراسات الاستشراقية ( مجلة إشكالات- المركز الجامعي لتامغنست الجزائر ، العدد ٢ -٢٠١٣م
- نتائج الفكر في النحو للسهيلي ، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، ط ١ – ١٩٩٢م
- النحو بين التجديد والتقليد للشيخ عضيمة ، دار المنظومة ، مجلة كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية ، جامعة الإمام محمد بن سعود العدد ٦ – ١٩٧٦ م .
- النحو العربي ومحاولات تيسيره دراسة وصفية تحليلية رسالة دكتوراه ، إعداد مختار بزاوية ، جامعة وهران الجزائر .
- النحو الوافي عباس حسن ، دار المعارف مصر ط ٣.
- همع الهوامع للسيوطي ، تحقيق أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان ، ط ١ – ١٩٩٨م